

Distr.: General
18 March 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

٣ - وعندما انعقد مؤتمر بون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، كانت الأنشطة السياسية وأنشطة الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة تجري عن طريق بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. أما الأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تنفذها الأمم المتحدة فكانت تقدم عن طريق وكالاتها وصناديقها وبرامجها وتنسق عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان. ولأسباب أمنية جرى سحب جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين من أفغانستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وخلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كانت هذه الهيئات تدير أنشطة الطوارئ من إسلام آباد حيث أنشأ العديد منها منذ عدة سنوات قواعد لعملياته المتعلقة بأفغانستان.

٤ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر اختتمت أعمال مؤتمر بون بالنجاح. وتلقى أعضاء مجلس الأمن مي في سياق رسالي المؤرخة بتاريخ اليوم ذاته "اتفاق الترتيبات المؤقتة في

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٣٨٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٠ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وفي سياق متابعة رسالي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1154).

٢ - وترجع جهود الأمم المتحدة في أفغانستان إلى أمد بعيد، فقد سعيًا في السنوات الأخيرة، من ناحية إلى وضع حد للاقتتال بين الفرقاء الأفغان الذي أعقب الانسحاب السوفياتي في عام ١٩٨٩، ومن ناحية أخرى إلى تقديم المساعدة الإنسانية لأعداد كبيرة من الرجال والنساء والأطفال الأفغان الذين تمس حاجتهم إلى هذه المساعدة سواء داخل أفغانستان أو في مخيمات اللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة وخاصة في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

أشهر من تاريخ إنشاء الإدارة المؤقتة. ويختار المشاركون في اجتماع اللويا جيرغا من جميع طوائف المجتمع، ويكفل في ذلك الاختيار تمثيل المرأة وجميع الطوائف العرقية والدينية في أفغانستان. وتتولى السلطة الانتقالية قيادة أفغانستان إلى أن يتسنى انتخاب حكومة تمثيلية بالكامل عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تعقد في أجل لا يتجاوز سنتين من تاريخ عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ. ويعقد اللويا جيرغا اجتماعا دستوريا في غضون ثمانية عشرة شهرا من تاريخ إنشاء السلطة الانتقالية للتصديق على الدستور الجديد لأفغانستان.

٩ - وقد يتعين على مؤتمر بون التغلب على صعوبات رئيسية تتعلق بتشكيل عدة أطراف في درجة تمثيل الأطراف الأخرى تمثيلا وافيا لمجمل السكان في أفغانستان. ولم تختف هذه الشكوك أو الاتهامات تماما مع إنشاء الإدارة المؤقتة. والسبب في ذلك هو أن أعضاء الإدارة المؤقتة لم يكونوا يشكلون مجموعة متجانسة عندما تقلدوا مهام مناصبهم، وهو الوضع الذي يستمر حتى اليوم بسبب تباين مقاصدهم وأغراضهم. ولا يزال انعدام هذا التجانس يتسبب في تفاقم التوتر عندما تقع بعض الأحداث، ومثاله اغتيال الدكتور عبد الرحمن وزير الطيران المدني والسياسة في ١٤ شباط/فبراير. ويتزايد تفاقم الحالة أيضا جراء عدم استقرار الأحوال السياسية التي لا تزال تسود جنوب وشرق أفغانستان. وتتواصل الحملة العسكرية ضد الإرهاب التي يشنها التحالف الدولي في أجواء من التوترات الكبيرة تتخللها في بعض الأحيان اقتتالات بين الزعماء السياسيين والقبليين للبشتون الذين يتنافسون على تسليد مجتمعاتهم. وبالإضافة إلى ذلك يستمر الاحتجاج الحاد على وجود نقص فادح في تمثيل البشتون في جميع المؤسسات الرسمية وخاصة في القطاع الأمني.

١٠ - وبالرغم من الانتقادات الجوهرية الموجهة منذ البداية إلى الإدارة المؤقتة على أساس ما يعتمدها من حلول عرقي

أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة“ (اتفاق بون)، الذي جرى توقيعه في بون في التاريخ المذكور (S/2001/1154).

٥ - وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٨٣ (٢٠٠١)، الذي أيد فيه اتفاق بون؛ وأهاب بكافة الجماعات الأفغانية أن تنفذه بالكامل؛ وأعلن عن رغبته في اتخاذ مزيد من الإجراءات، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، لدعم المؤسسات الانتقالية المنشأة بموجب اتفاق بون فضلا عن دعم تنفيذ الاتفاق ومرفقاته.

٦ - ويوجز هذا التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة في أفغانستان منذ توقيع اتفاق بون. ويقترح التقرير أيضا هيكلا لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان، وفقا للمسؤوليات التي يقضي بها اتفاق بون، واضعا بعين الاعتبار الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية الراهنة في أفغانستان.

ثانيا - حالة تنفيذ اتفاق بون: إنشاء الإدارة المؤقتة واللجان الرئيسية

ألف - السياق

٧ - يمثل اتفاق بون فرصة تاريخية لشعب أفغانستان للخروج من دائرة الصراع والفقر المدمر إلى مستقبل محفوف بالإعمار والتنمية السلمية. وقد تم إبرام هذا الاتفاق في ظل ظروف استثنائية. وتعذر مع المقتضيات الماسة لعملية المؤتمر اجتناب التمثيل غير الوافي سواء في اختيار الوفود المشاركة في المفاوضات أو في اختيار أعضاء الإدارة المؤقتة.

٨ - وتتراوح الفترة المتوخاة لتنفيذ اتفاق بون بين سنتين وثلاث سنوات، ومن المنتظر أن تنتهي بإنشاء حكومة متكاملة يختارها مجمل الناحيون الأفغان بحرية. ووفقا لاتفاق بون تخلف الإدارة المؤقتة التي تختار في بون سلطة انتقالية يختارها اجتماع طارئ للوليا جيرغا يعقد في غضون ستة

إدارته في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وعقب الاجتماع التقى بالسيد الأخضر الإبراهيمي، ممثلي الخاص لأفغانستان، والتمس منه الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في مجموعة كبيرة من المجالات من أجل تسهيل عمل إدارته المؤقتة. وعندما استهلت الإدارة المؤقتة عملها لم يكن متاحا لها أي سبيل للأموال، ووجهت بمهمة صعبة في العثور على المباني التي تستضيف عددا من الوزارات حديثة التشكيل. بما في ذلك الوزارة الجديدة المعنية بشؤون المرأة، وتوفير الأثاث المكتبية الأساسية والمعدات اللازمة لتمكين موظفي الوزارات من بدء عملهم. ولم يكن متاحا للإدارة المؤقتة من الوسائل ما يمكنها من دفع رواتب موظفيها الجدد ناهيك عن موظفي الخدمة المدنية في جميع المستويات الذين لم يكونوا قد تلقوا أي رواتب لفترة تتراوح بين خمسة وستة أشهر. وبالرغم من هذه العقبات الجمّة استطاعت الإدارة المؤقتة أن تحقق إنجازات في عدد من المجالات عمليا ورمزيا، ومحليا ودوليا.

١٣ - وخلال الأسبوعين الأولين لعمل مجلس الوزراء، انخرط أعضاؤه في عملية تشاورية لوضع إطار عمل أساسي للسياسات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات الفورية. وأسفر ذلك عن صياغة رؤية بشأن تنمية أفغانستان عرضها السيد كارازاي في كلمة أدلى بها أمام المجتمع الدولي في سياق المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان، المعقد في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١٤ - وفي وقت لاحق بدأت الإدارة المؤقتة في إعداد ميزانية مؤقتة. وأجرت الإدارة مراجعة لقواعد إعداد الميزانية ودفع الأجور، ورأت أنها مرضية إلى حد كبير. وأعيد العمل بنظام دفع الأجور، وتلقى موظفو الحكومة المركزية في العاصمة أجورهم لشهرين متعاقبين. ويجري في الآونة الأخيرة توسيع نطاق العملية لتشمل المقاطعات، كما يجري

وسياسي، واستمرار حالة التملل داخلها وفيما حولها، جاء رد الفعل لتوقيع اتفاق بون إيجابيا على وجه العموم في أفغانستان. ومرجع ذلك إلى سببين: الأول، هو أن أغلبية السكان، التي تملكها الإرهاق وغلبها الفقر وباتت تتلهف بئاس إلى اليوم الذي يتحقق فيه السلام، أدركت أن فرصة فريدة أتت أخيرا لأفغانستان لبدء مسيرة السلام والتنمية المستدامة بعد حرب دارت رحاها لأكثر من ثلاث وعشرين سنة. وهي فرصة ربما لا تتكرر ثانية ولذلك لا يمكن التفریط فيها. والثاني، أن الكثيرين لاحظوا أن اتفاق بون يسمح بأشكال للحكم يتسع فيها نطاق التمثيل تدريجيا من خلال عملية تجرى على ثلاث مراحل. وهذه العملية موجودة الآن قيد التنفيذ الفعلي والحقيقي.

باء - إنشاء الإدارة المؤقتة

١١ - وفي ضوء هذه الخلفية من الانتقادات والآمال، أنشئت السلطة المؤقتة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على النحو الذي قضى به اتفاق بون. وتولى السيد حميد كارازاي منصبه رئيسا للإدارة المؤقتة وتولى معه نواب الرئيس وجميع الوزراء في الإدارة الانتقالية. وأجريت مراسم تقلد السلطة في أجواء من الوحدة الوطنية. وشارك في هذه المراسم زعماء الفرقاء الحاليين وممثلون عن جميع مقاطعات أفغانستان وعددها ٣٢ مقاطعة، وشاركهم عدد كبير من الضيوف الأجانب بمن فيهم، على وجه الخصوص، ممثلون عن جميع جيران أفغانستان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وذكر الرئيس المغادر برهان الدين رباني في حفل التنصيب أن مثل هذا التداول السلمي للسلطة "لم يُعرف له مجتمعنا المتكدر سابقة على مدى عدة قرون".

١٢ - وفي اليوم التالي لتوليته مقاليد السلطة عقد السيد حميد كارازاي رئيس الإدارة المؤقتة أول اجتماع لوزراء

ووكالات الأمم المتحدة. وتتخذ الاستعدادات في الوقت الحاضر لتوسيع نطاق محاور تركيز الأنشطة الإنمائية لتشمل بالإضافة إلى كابول المقاطعات الأخرى في أقرب وقت ممكن. ويحتاج ذلك كله بطبيعة الحال دعماً مالياً دولياً متواصلًا. والأمل كبير في حدوث زيادة كبيرة في الموارد المقدمة من المانحين في شهر نيسان/أبريل حتى يمكن تنفيذ هذه البرامج الحاسمة.

١٨ - وقد أجازت الإدارة المؤقتة أربعة مراسيم رئيسية منذ توليها مقاليد السلطة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وينسخ المرسوم الأول جميع المراسيم والوثائق القانونية التي سنتها السلطات السابقة. ويحظر المرسوم الثاني زراعة وإنتاج وتجهيز واستخدام والاتجار بالعقاقير غير المشروعة (وتسعى الإدارة المؤقتة إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي لمساعدتها في تنفيذ هذا المرسوم). ويضع المرسوم الثالث إطاراً عاماً للصحافة والبريد الإذاعي والتلفزيوني بما في ذلك إقرار مبادئ حرية الصحافة وإجراءات إصدار التراخيص الصحفية من قبل وزارة الإعلام والثقافة. ويحدد المرسوم الرابع إجراءات توقيع العقود أو الاتفاقات مع القطاع الخاص والمانحين والوكالات الإنمائية على الصعيد الدولي، ويتعين بموجبه الحصول على تصديق هيئة تنسيق المساعدات المقدمة إلى أفغانستان على هذه الاتفاقات.

١٩ - وربما يتحلى بنفس القدر من الأهمية التي تتصف بها القرارات والإجراءات المحددة التي اتخذتها الإدارة المؤقتة، الطريقة التي التف بها الشعب الأفغاني من كل مشرب حول الرئيس كارزاي بوصفه رمزاً لعودة السلام والاستقرار إلى أفغانستان. وتجلى ذلك في الاستقبالات الشعبية الحاشدة التي لقيها عندما زار هرات وجلال آباد. وبالمقابل استمر الأفغان في جميع أنحاء البلاد ينظرون إلى كابول باعتبارها رمزاً للوحدة الوطنية على الرغم من انتماءهم الإقليمية القوية. ولذلك، فإنه من الأمور المشجعة قيام الإدارة المؤقتة بدعوة

إعداد وثائق كاملة تتناول مجمل الموظفين والوظائف للوزارات الحكومية على مستوى المقاطعات.

١٥ - وأنشئت هيئة تنسيق المساعدات المقدمة إلى أفغانستان، وأبرمت بشأن عدد من القطاعات اتفاقات تتعلق بأولويات الأجل القصير، والتدخلات في الأجل الطويل، مع الأطراف الثنائية والمتعددة الأطراف. واستهلت الإدارة المؤقتة وضع إطار عمل إنمائي وطني بالمشاركة مع سائر الجهات الإنمائية. وتتعاون الوزارات وهيئة تنسيق المساعدات المقدمة إلى أفغانستان مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء سلسلة من البرامج الوطنية التي تعبر عن أولويات الإدارة المؤقتة وتتجه إلى بناء قدرة الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على مدار الوقت.

١٦ - وأبدت الإدارة الانتقالية التزاماً قوياً بالمساءلة والشفافية. ووقعت أول مشروع للحصول على المساعدة التقنية مع البنك الدولي يتضمن تكليف مؤسسات دولية بمهام المشتريات والمحاسبة والإدارة المالية اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وما بعده.

١٧ - ويُضطلع في الآونة الحالية بحملة للعودة إلى المدرسة لضمان أوسع نطاق ممكن من قيد التلاميذ في العام الدراسي الجديد الذي يبدأ في ٢٣ آذار/مارس. ويجري الآن تنفيذ الخطط التي تم وضعها من قبل الوزارات ذات الصلة، بالتعاون النشط مع اليونيسيف واليونسكو والمنظمات غير الحكومية. وفي القطاع الزراعي، أبرم اتفاق مع الفاو ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من أجل توزيع البذور والمخصبات في توقيت يسمح باستعمالها في زراعات الربيع. وثمة حوار جارٍ بين الوزارات ذات الصلة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تحديد نهج عملي لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً. ولمواجهة أزمة التغذية أنشئت فرقة عمل معنية بالتخطيط مشتركة بين الإدارة المؤقتة

للتنمية وتهيئة الفرص في الأجل الطويل. وتركز كثير من المناقشات التي أجراها السيد كارازاي مع القادة الدوليين على العلاقات التجارية. وقد وعدت الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان بمركز الدولة الأولى بالرعاية. وتجري أيضا مناقشات بشأن العلاقات التجارية بين أفغانستان والاتحاد الأوروبي، كما كفلت الإدارة ضمانات لمؤسسات الاستثمار الخاص الأجنبي من أجل توفير حوافز لاجتذاب المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص إلى أفغانستان.

٢٢ - وعلى الجبهة الدولية كذلك، حدث تطور مهم تمثل في مشاركة الإدارة الانتقالية، ممثلة في وزير الخارجية عبد الله عبد الله في اجتماع مجموعة "الستة + اثنين" المعقود في كابول في ١١ آذار/مارس. ويفتح إشراك أفغانستان في هذه المناقشات فصلا جديدا متفائلا في الحوار الرامي إلى استعادة السلام والاستقرار الإقليميين اللذين طالما قوّضتهما الحروب الأفغانية والتدخلات الأجنبية على مدى العقدين الماضيين.

جيم - الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الإدارة المؤقتة والخدمة المدنية

٢٣ - كانت السرعة التي كرّست بها الإدارة الانتقالية شرعيتها الدولية والداخلية مثارا للإعجاب الشديد، خاصة مع ضالة الموارد المادية الموجودة تحت تصرفها. وتسليما باحتياج الإدارة المؤقتة إلى "نقدية سائلة" جاهزة عقب الانتهاء من إنشائها، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بطلب من ممثلي الخاص، بإنشاء صندوق السلطة المؤقتة في أفغانستان عقب إبرام اتفاق بون مباشرة.

٢٤ - وطلب إلى المانحين القيام في خطوة مبدئية بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى صندوق السلطة المؤقتة في أفغانستان للوفاء بأشد الاحتياجات الأساسية والعاجلة للإدارة الانتقالية، وخاصة أجور موظفي الخدمة المدنية. ولم يسع في بداية الأمر إلى المطالبة بتوفير مبلغ

قادة الأقاليم إلى كابول لمناقشة القضايا ذات الأهمية الوطنية. وخلال الأسبوعين الأولين من شهر آذار/مارس عُقدت مؤتمرات وطنية منفصلة شملت مسؤولي التعليم وجميع القادة العسكريين وحكّام المقاطعات. ويحدوني الأمل في أن يتجه الحوار القائم بين كابول والمقاطعات إلى التزايد والاتساع مع الوقت.

٢٠ - وفي مسألة أخرى ذات صلة، قامت وزارة شؤون المرأة بتنظيم مناسبة وطنية رئيسية في كابول للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس. وحضر المناسبة نساء ورجال أفغان من جميع أنحاء البلاد، وشخصيات أجنبية شملت ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ونولين هايزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إضافة إلى وزيرة شؤون المرأة في باكستان ومثلت المناسبة خطوة مهمة نحو استعادة المرأة والفتاة الأفغانية لحقوقهما الأساسية التي حرمتا منها على مدى العقود العديدة الماضية.

٢١ - وتمثل أحد التطورات المهمة على الصعيد الدولي في العملية الدبلوماسية التي قام بها الرئيس كارازاي وإدارته. وقد تعددت أسفار السيد كارازاي من أجل استكمال جوانب الإدارة الانتقالية والدعوة إلى إعادة إعمار أفغانستان. وفي زيارات قام بها للبلدان المجاورة التي يعد دعمها وعدم تدخلها في شؤون أفغانستان الداخلية من العوامل الحاسمة لإنجاح عملية بون، ومن أجل دعم مساعي الإدارة الانتقالية في مد الجسور وتأكيد حسن الجوار معها، كان السيد كارازاي نفسه خير داعية للمطالب الماسة التي تحتاجها أفغانستان. وكان أيضا رسولا لمطامح أفغانستان المبنية على المسؤولية الدولية والتعاون الدولي والمشاركة في الاقتصاد الدولي. وأكد السيد كارازاي أن أفغانستان وإن كانت مضطرة في الأجل القصير إلى الاعتماد على المساعدة الإنسانية والإنمائية، إلا أنها تسعى إلى جعل التجارة عجلة

العالمي تستمر حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قيمتها ١٢ دولارا في الشهر. وقد وضع الرقم عند هذا المستوى المنخفض على أساس أن الأموال المطلوبة تغطي بموارد خارجية.

٢٨ - وعلى أساس هذا الهيكل للأجور، وبافتراض أن حجم الخدمة المدنية يقل على الأرجح عن ٢٤٠ ٠٠٠ موظف، قدر أن ثمة حاجة إلى تدبير مبلغ ٥٠ مليون دولار لتغطية احتياجات الإدارة المؤقتة من الأجور والمصروفات ذات الصلة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢. كذلك أوصى الفريق العامل بدفع الأجور المتأخرة المستحقة لموظفي الخدمة المدنية عن الأشهر الخمسة السابقة وتبلغ قيمتها حوالي ٤٠ مليون دولار.

٢٩ - وحتى ٨ آذار/مارس، كانت جملة المبلغ المتعهد به لصندوق السلطة المؤقتة في أفغانستان هو ٣٢,٣ مليون دولار ورد منها بالفعل ٢٦,٨ مليون دولار. وتعهد الاتحاد الأوروبي مؤخرا بتقديم ٢٠ مليون يورو أخرى لإعادة تزويد الصندوق بالأموال، ومن أجل الوفاء بالمبلغ الكامل المطلوب للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إذا دفعت الأجور بدولارات الولايات المتحدة.

٣٠ - وحتى الآن تلقى ٧٧ ٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية أجورهم من الصندوق. وكانت تجربة تمكين الإدارة المؤقتة من القيام بدفع الأجور وهي لا تزال في شهرها الأول من الوجود إحدى التجارب الجسورة. وأود أن أعرب عن عرفاني للبلدان المانحة التي قدمت مساهمات إلى الصندوق، وإلى موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين اجتهدوا في كابول ونيويورك لكفالة النقل المادي للأموال إلى أفغانستان في الوقت المناسب، وإلى الموظفين الأفغان الذين عملوا على مدار الساعة بالتعاون مع موظفي الأمم المتحدة من أجل إعداد قوائم موظفي الخدمة المدنية الذين سيتلقون هذه الرواتب.

أكبر ضمانا للقيام أولا بإجراء مناقشات في الإدارة الانتقالية لتحديد الأولويات العاجلة والتدابير الأساسية للمساءلة والشفافية، على أن يجري في وقت لاحق طلب أموال إضافية من البلدان المانحة.

٢٥ - غير أن المساهمات المقدمة إلى الصندوق وصلت متأخرة. وبالرغم من التعهد بدفع مبلغ ١٦ مليون دولار لم يلتزم إلا بمبلغ ٨,٦ ملايين دولار ولم يسلم منها عمليا إلا مليون دولار واحد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك تمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توفير الأثاث المكتبية الكاملة بما في ذلك المكاتب والمقاعد والحواسيب وأجهزة الفاكس والهواتف والمركبات المطلوبة لرئيس الإدارة الانتقالية و ٢٩ من وزرائها.

٢٦ - وفي غضون أسبوع من إنشاء الإدارة الانتقالية شكلت الإدارة فريق عمل برئاسة وزير المالية للقيام بمساعدة من الأمم المتحدة، بوضع قائمة كاملة ومفصلة بالموظفين الحكوميين العاملين في كابول والمقاطعات واقتراح آلية لدفع رواتبهم. وفي بحر عدة أيام وضع الفريق تقديرات لحمل حجم الخدمة المدنية الأفغانية. وفي البداية قدر الفريق أن الخدمة المدنية الأفغانية تشمل ٢٤٠ ٠٠٠ موظف كحد أقصى. بمن في ذلك موظفو الإدارات المحلية والعاملون في المؤسسات المملوكة للدولة وموظفو الوزارات والمعلمون والعاملون في القطاع الصحي وقطاع الشرطة باستثناء أفراد القوات المسلحة. واعتبر هذا التقدير ملائم كنسبة عددية لموظفي الخدمة المدنية بالمقارنة بعدد السكان. غير أن القدرات التقنية للخدمة المدنية في أفغانستان ونوعية أدائها تحتاج إلى دعم كبير.

٢٧ - وقدر الفريق العامل أن المبلغ المتوسط للدعم المالي المطلوب للموظف الواحد يصل إلى زهاء ٢٨ دولارا في الشهر، يُستكمل بحصة غذائية مقدمة من برنامج الأغذية

على المحسوبة. وتؤكد هذه الشواغل الحاجة الماسة إلى إنشاء لجنة للخدمة المدنية. وقد عملت مجموعة صغيرة من الموظفين المجدين الذين رشحهم الرئيس كارازاي مع مكتب الممثل الخاص وأنجزت العمل التحضيري لإنشاء لجنة الخدمة المدنية. ويستند هذا العمل إلى قانون صادر في عام ١٩٧٠ انشئت بموجبه هيئة مماثلة. ومن المتوقع أن تُصدر الإدارة المؤقتة عما قريب مرسوماً يُمكن اللجنة من بدء أعمالها.

هاء - اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للولياجيرغا

٣٤ - أُسندت إلى الأمم المتحدة مهمة القيام بدور رئيسي فيما يتعلق بعقد الاجتماع الطارئ للولياجيرغا. فقد طلب إليها على وجه التحديد أن تساعد في إنشاء اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للولياجيرغا وفي تأدية تلك اللجنة لمهامها؛ وأن تُسدي المشورة إلى السلطة المؤقتة بشأن تهيئة بيئة محايدة سياسياً ومفضية إلى عقد الاجتماع الطارئ للولياجيرغا في ظروف حرة ونزيهة؛ وأن تحضر اجتماعات اللجنة المستقلة الخاصة، إذا دعيت إليها، وأن تيسر حل أي مأزق ينشأ بسبب المسائل المتصلة بعقد الاجتماع الطارئ للولياجيرغا.

٣٥ - وكان اتفاق بون قد دعا إلى إنشاء اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للولياجيرغا في غضون شهر من تاريخ إنشاء السلطة المؤقتة. ولهذا شعرت بسرور بالغ عندما كنت في كابول في ٢٥ كانون الثاني/يناير حينما أعلن الرئيس كارازاي عن تشكيل اللجنة المستقلة الخاصة في الموعد المحدد. وقد دُشنت اللجنة رسمياً في ٧ شباط/فبراير بحضور رئيس الإدارة المؤقتة وأعضائها وآخرين من الوجهاء الأفغان وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلين عن وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وأوضح الرئيس كارازاي في الخطاب الذي ألقاه في تلك المناسبة أن الإدارة المؤقتة تحترم الوضع المستقل للجنة احتراماً

٣١ - وفي الوقت نفسه، لم تدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في معظم المقاطعات لعدم تمكن الإدارة المؤقتة من الحصول على معلومات عن كشوف مرتبات موظفي هذه المقاطعات. وفيما يتعلق برتب وقوائم أسماء هؤلاء الموظفين، فإن موظفي وزارة المالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يزورون حالياً المدن الرئيسية في المقاطعات للحصول منها على المعلومات اللازمة للبدء في دفع هذه المرتبات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تزداد النفقات المتعلقة بمرتبات المعلمين في آذار/مارس مع بداية السنة الدراسية. وعلى الرغم من إيداع مبلغ عشرة ملايين دولار نقداً في وقت سابق في إسلام أباد لدفع مرتبات الموظفين عن شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، أرجئ الدفع لحين صدور قرار من الإدارة المؤقتة بشأن العملة التي ينبغي استخدامها (أي دولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو الأفغاني (العملة الأفغانية)).

دال - لجنة الخدمة المدنية

٣٢ - يمثل تحديد قوام الخدمة المدنية والآليات اللازمة لدفع مرتبات أحد التحديات القائمة، لكن الأصعب منه هو استنباط معايير للتوظيف في الخدمة المدنية والتقييد بها. وفيما ينص اتفاق بون على إنشاء لجنة للخدمة المدنية لمعالجة تلك المعايير بمساعدة الأمم المتحدة، فإنه لم يحدد التكوين الذي تكون عليه تلك اللجنة ولم يضع موعداً نهائياً يتحتم عليها الانعقاد فيه.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، أصدرت الإدارة المؤقتة ٨٨ أمراً بتعيين أشخاص في وظائف مدنية وعسكرية رفيعة المستوى (حكام مقاطعات ونواب وزراء) و ٧٤٠ أمراً بنسب أشخاص لشغل وظائف أدنى رتبة في الإدارات العسكرية والمدنية. وأثار العديد من تلك التعيينات انتقادات تشوبها على وجه الخصوص مزاعم بأن التعيينات تستند في معظم الأحيان إلى روابط عائلية أو عرقية أو عشائرية، أو أنها قائمة

للغاية في مقاطعات غور وباميان وباكتيا وناغارهار ولاغمان حيث أبدى الأفغانيون تأييدا ساحقا للاجتماع الطارئ للوليا جيرغا، بما في ذلك اشتراك المرأة فيه.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، أعرب الأفغانيون عن مخاوفهم من إمكانية تأثير المجموعات المسلحة على اختيار أو انتخاب المندوبين إلى الوليا جيرغا - وقد نص اتفاق بون على هذين الأمرين، أي الاختيار أو الانتخاب. وتمكنت اللجنة حتى الآن من العمل دون تدخل من أطراف خارجية، لكن ثمة مخاوف من أن يزداد الضغط السياسي على أعضاء اللجنة ازديادا كبيرا مع اقتراب موعد تشكيل المجلس الطارئ للوليا جيرغا. وهناك بالفعل تقارير تفيد بتوزيع أموال وممارسة ضغوط على نطاق واسع من قبل مجموعات سياسية وشخصيات قوية تحاول إدخال أكبر عدد من مناصريها في المجلس الطارئ للوليا جيرغا.

٤٠ - ويمثل تشكيل المجلس الطارئ للوليا جيرغا نقطة انعطاف حاسمة في عملية بون. وإنني أناشد بقوة جميع الأطراف الأفغانية لبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز مصداقية ومشروعية ما يمكن أن يمثل حدثا ضخما في تاريخ أفغانستان الحديث. كما أناشد بقوة الدول الأعضاء والجمعية الدولية بأسره التمسك بالتزامهما وبمضاعفة جهودهما الرامية إلى دعم عملية السلام خلال الشهور الحاسمة المقبلة.

واو - لجنة حقوق الإنسان واللجنة القضائية

٤١ - وبالإضافة إلى إنشاء اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للوليا جيرغا، وإنشاء لجنة الخدمة المدنية، يدعو اتفاق بون الأمم المتحدة كذلك إلى المساعدة في إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان ولجنة قضائية. وهناك إحساس متزايد بضرورة التعجيل بإنشاء هاتين اللجنتين الآن بعد الشوط الكبير الذي قطع في عملية انعقاد اجتماع الوليا جيرغا.

كاملا وتعمل على ضمانه. وشجع اللجنة على العمل في سائر مناطق البلد. وقال إن عمل اللجنة على مدى الشهور القليلة القادمة، والذي سيليقي دعم الأمم المتحدة، يعتبر حاسما في مسألة إنشاء لوليا جيرغا يمثل التطلعات الشعبية لجميع الأفغانين.

٣٦ - وتم انتقاء أعضاء اللجنة في أعقاب عملية مشاورات مكثفة جرت مع مجموعة واسعة من المفكرين ومجموعات المجتمع المدني والقادة الدينيين والسياسيين وأعضاء الإدارة المؤقتة. وقد اختير أعضاء اللجنة الواحد والعشرون من مجموعة القاعدة شاملة لكل المجموعات العرقية والدينية وبالاتناد إلى مؤهلاتهم التقنية وسمعتهم ومكانتهم في مجتمعاتهم المحلية من قائمة تضم ما يزيد على ٣٠٠ اسم مقترح؛ ومن بين الأعضاء الواحد والعشرين ثلاث عضوات اختيرت إحداهن لشغل منصب نائب الرئيس.

٣٧ - وبغية كفالة استقلال اللجنة وترسيخه، تقرر تمويلها من صندوق السلطة المؤقتة في أفغانستان، وقدمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسخاء الأموال الأولية اللازمة في شكل مبلغ قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه لتمكين اللجنة من بدء أنشطتها. وتجري حاليا مباحثات مع جهات مانحة ممكنة أخرى لتمويل الاحتياجات السوقية الإضافية للجنة فضلا عن تنظيم الاجتماع الطارئ للوليا جيرغا نفسه.

٣٨ - وأحرزت اللجنة تقدما ملحوظا في صوغ قواعد وإجراءات انعقاد الوليا جيرغا وأساليب عمله. ومن المتوقع أن يُعلن عنها في ٢١ آذار/مارس الذي يصادف الاحتفال بالسنة الأفغانية الجديدة. وبدأ أعضاء اللجنة، بصحبة موظفي الأمم المتحدة، زيارة المقاطعات الأفغانية بهدف زيادة وعي الناس بالدور الذي تقوم به اللجنة والتماس المشورة منهم حول كفالة أقصى قدر ممكن من التمثيل والتزاهة للاجتماع الطارئ للوليا جيرغا. وعقدت أيضا اجتماعات عامة ناجحة

٤٢ - وفي ٩ آذار/مارس، انعقدت في كابول حلقة عمل وطنية عن حقوق الإنسان جاءت بمبادرة تعاونية من ممثلي المجتمع المدني الأفغاني ومسؤولي الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة. ومثل المشاركون طائفة واسعة من المجتمع الأفغاني، بمن فيهم الرجال والنساء، ومجموعة واسعة من الفئات العرقية وممثلين من مختلف مناطق البلد. وكان من بين هؤلاء أخصائيون وناشطون في ميدان حقوق الإنسان يمثلون المنظمات غير الحكومية الوطنية والأوساط الأكاديمية واللجنة المستقلة الخاصة، والوزارات المعنية في الإدارة المؤقتة. وافتتح الرئيس كارازاي هذا الاجتماع وترأسه سيما سمر، نائبة رئيس الإدارة المؤقتة ووزيرة شؤون المرأة. وألقت الخطاب الرئيسي في الاجتماع السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتمخضت حلقة العمل عن إنشاء أربعة أفرقة عمل دائمة مؤلفة بكاملها من أفغانين ستتولى صياغة مقترحات بشأن: (أ) إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان؛ (ب) وضع برنامج وطني للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان؛ (ج) استنباط نهج لرصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ الإجراءات الانتصافية؛ (د) النهوض بحقوق المرأة. ويقوم مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الممثل الخاص حاليا بدعم هذه الأفرقة فيما تقوم به من أعمال متابعة لحلقة العمل، ويمثل ذلك خطوة هامة على طريق تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاق بون.

٤٤ - وعلى غرار لجنة حقوق الإنسان، سوف تتطرق اللجنة القضائية في عملها إلى مسائل تمس صميم القيم والتقاليد السائدة في المجتمع الأفغاني بمختلف شرائحه. ولهذا من المهم أن يكون الأفغان، رجالا ونساء، الذين يقع عليهم الاختيار للعمل في هذه اللجنة متمتعين بدرجة عالية من الاحترام وذوي حنكة سياسية ومؤهلين تأهيلا مناسباً لأداء واجباتهم. وسوف تتعاون الإدارة المؤقتة بشكل وثيق مع المحامين والقضاة، وغيرهما من المعنيين، جماعات وأفراد ومع الأمم المتحدة في مجال تحديد المرشحين المحتملين للجنة بغية العمل على إنشائها في أقرب وقت ممكن.

ثالثا - الأمن

ألف - الحالة العامة

٤٥ - خلافا للتقدم الملحوظ المحرز في تشكيل الإدارة المؤقتة واللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للوليا جيرغا، لا تزال الحالة الأمنية غير المستقرة السائدة في أجزاء معينة من البلد تبعث على القلق. وخلافا للحالة السائدة في كابول - حيث أدت الجهود التي بذلتها وزارة الداخلية ووجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة المملكة المتحدة إلى خفض معدل الجريمة وتحسين الاستقرار -

٤٣ - وفور إنشاء وتشغيل لجنة حقوق الإنسان، ستكون الأمم المتحدة في وضع أفضل يمكنها من مواصلة تطوير خططها الرامية إلى الاضطلاع بالمسؤوليات التي أسندتها إليها اتفاق بون في ميدان حقوق الإنسان. وفي هذا المضمار، سوف يُسترشد في النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة بالمشورة التي تسديها إليها المنظمات الأفغانية لحقوق الإنسان والنشطاء الأفغان العاملين في ميدان حقوق الإنسان

الصدّامات في الشمال بين مجموعات عرقية مختلفة، وبخاصة بين فصائل من الأوزبيك والطاجيك والهزارا .

٤٩ - ولا تزال المشاحنات تستعر من حين إلى آخر في سائر مناطق البشتون حيث تحاول المجموعات المختلفة تشكيل تحالفات وتتصارع مع بعضها البعض على السلطة. ولا يزال من المتعذر الدخول إلى العديد من أجزاء مقاطعتي هيلماند ونمروز الواقعتين في الجنوب. وفي نهاية شباط/فبراير، أفادت التقارير عن وقوع صدّامات بين القوات التابعة لبشتون نورزاي، وإسماعيل خان، حاكم مقاطعة هرات.

٥٠ - وفي الشمال، اندلع قتال في أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير بين قوات جاميات (الطاجيك) وقوات جومبيش (الأوزبيك) أسفر عن مصرع أو إصابة ٢٠ شخصا. فانطلق فريق يضم ممثلين عن الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة إلى مزار الشريف للتوسط بين الطرفين وتعهدا للفريق بالامتناع لاتفاق يقضي بتجريد المدينة من السلاح وبإنشاء لجنة أمنية. غير أن التناحر لا يزال جاريا على أشده بين القادة المحليين ولا تزال الحالة متوترة في المدينة. وتم إنشاء قوة شرطة متعددة الأعراق، هي المجموعة الأولى من نوعها ويتكون قوامها من ٦٠٠ شخص، وتم كذلك سحب الوحدات المسلحة وإعادةها إلى ثكناتها. ولكن بعد بضعة أسابيع على انسحاب القوات، اندلع القتال بين قائدي المعسكرين أسفر عن مصرع شخصين وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح، مما يدل على أن الحالة لا تزال مضطربة ولا يمكن التنبؤ بها.

٥١ - وفي غارديز، عينت الإدارة المؤقتة بادشاه خان زادران حاكما للمقاطعة، لكن تعيينه لقي معارضة محلية عارمة في مطلع شباط/فبراير. وحاول بادشاه خان السيطرة على غارديز والاستيلاء على مقر الحاكم بالوسائل العسكرية، لكن محاولته باءت بالفشل على يد القوات الموالية

لا تزال الحالة في سائر الأرجاء الأخرى من البلد، وبخاصة خارج المدن الرئيسية، متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها.

٤٦ - ولا يزال انعدام الأمن بصورة عامة يمثل مصدر القلق الرئيسي للأفغانيين في سائر أرجاء البلد لثلاثة أسباب رئيسية هي على وجه التحديد: أولا، استمرار وجود جيوب مقاومة تابعة لقوات القاعدة والطالبان على الرغم من الهزيمة الساحقة التي منيّا بها. ثانيا، استمرار الصدّامات الجبهوية بين الأطراف الأفغانية السياسية والعسكرية المتناحرة الساعية إلى ممارسة النفوذ الإقليمي والتي أدت إلى العنف العرقي داخل هذه المجموعات وفيما بينها. ثالثا، استمرار اللصوصية كمظهر مستمر من مظاهر اقتصاد الحرب الذي تطور عبر العقدين الماضيين في ظل عدم وجود الأمن الكافي وعدم وجود نظام لإنفاذ القانون.

٤٧ - وفيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية، اندلعت فجأة في مطلع آذار/مارس أعمال قتالية خطيرة في المنطقة الجنوبية الشرقية بين قوات التحالف من ناحية، ومجموعة كبيرة من المقاتلين تابعة للقاعدة وطالبان ومجهزة تجهيزا جيدا ومستمتية في القتال من ناحية أخرى. وتعتبر شدة تلك المواجهة وحدها تعبيرا جليا عما دأب قادة التحالف والأمم المتحدة على تكرار القول به، وهو: أن الكفاح ضد الإرهاب ومن يدعم الإرهاب في أفغانستان لما ينتهي بعد، وأنه بات يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بنجاح عملية السلام. ولا تزال عملية السلام تخضع لتهديد المجموعات الإرهابية ومن يساندون تلك المجموعات، وليس هناك أي مجال لتقبل هذا الوضع.

٤٨ - وبينما تجمع الغالبية العظمى من الأفغان على الرغبة في استئصال الإرهاب من جذوره في أفغانستان، أسفر انهيار نظام طالبان عن صراع قوى داخل الإدارة المؤقتة ذاتها وفيما بين المناطق، على حد سواء. ففي الجنوب، يدور القتال بين فصائل من أصول عرقية واحدة، في حين تدور

تفصل بين الترتيبات الحالية وانتشار قوة أمن أفغانية فعالة في نهاية المطاف.

٥٤ - ومما يؤكد ضرورة التحرك بسرعة على هذه الجبهة أن وقوع أي حادثة حتى وإن كانت منعزلة يمكن أن يترتب عليه أثر نفسي سلبى شديد الوقع في نفوس الأشخاص الذين لا يزالون يشككون في إمكانية تكمل عملية بون بالنجاح . وقد صرح هذا القول بصورة خاصة بعد مقتل الدكتور عبد الرحمن وزير الطيران المدني والسياحة، في مطار كابول في ١٤ شباط/فبراير. وقد أنشأ السيد كارازاي لجنة وزارية للتحقيق في حادثة القتل التي لا تزال ظروفها غامضة وتتردد فيها نظريات متضاربة. كما عيّن زلماي رسول، أحد مساعدي الملك السابق ظاهر شاه، محل الوزير الراحل.

باء - القوة الدولية للمساعدة الأمنية

٥٥ - في المرفق الأول من اتفاق بون دعت أطراف الاتفاق إلى نشر قوة أمنية دولية للمساعدة في صون السلام في كابول والمناطق المحيطة بها. ورأت أنه يمكن عند الاقتضاء توسيع تلك القوة تدريجياً ونشرها في مراكز حضرية ومناطق أخرى. وعملاً بهذا الطلب، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي أذن فيه بإنشاء قوة دولية للمساعدة الأمنية لمدة ستة أشهر لمساعدة السلطة الأفغانية المؤقتة على كفالة الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها، حتى يتسنى لإدارة الأفغانية المؤقتة ولأفراد الأمم المتحدة العمل في ظروف آمنة.

٥٦ - وقد وافقت المملكة المتحدة على قيادة هذه القوة خلال الأشهر الثلاثة الأولى لولايتها، ووافقت ١٧ دولة عضواً أخرى على الاشتراك فيها. وبدأ انتشار القوة في مطلع كانون الثاني/يناير عقب إبرام اتفاق عسكري - تقني بين المملكة المتحدة والإدارة المؤقتة في ٤ كانون الثاني/يناير . وفي منتصف كانون الثاني/يناير، تم بلوغ قدرة تشغيلية أولية

لمجلس الشورى المحلي. وأسفر هذا القتال عن مصرع ٥٠ شخصاً معظمهم من المدنيين. ولا يزال احتمال نشوب القتال من جديد قائماً وإن كانت الحالة قد استقرت بعض الشيء بعد قيام الرئيس كارازاي بتعيين حاكم جديد من خارج المنطقة.

٥٢ - وعلى الرغم من أن العديد من الحوادث المنوّه عنها أعلاه يعود منشؤه إلى صراعات سياسية على السلطة، أفادت التقارير أيضاً عن وقوع هجمات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مدفوعة بدوافع عرقية. ويساورني قلق بالغ بصورة خاصة إزاء التقارير القائلة بتعرض البشتون في الشمال إلى المضايقات من قبل مجموعات عرقية أخرى، مما أدى إلى تدفق اللاجئين صوب باكستان. وقام موظفو الأمم المتحدة والأفراد العاملون في المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان بزيارة عشرات القرى في الشمال وبتوثيق حوادث العنف والنهب العديدة التي وقعت خلال الشهور الثلاثة الماضية. وقام الرئيس كارازاي بتعيين لجنة مستقلة خاصة مؤلفة من ثلاثة أشخاص للتحقيق في حالة الأقليات العرقية هناك، قدمت تلك اللجنة تقريرها تواً. وكذلك، قامت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى أفغانستان في مطلع آذار/مارس، زارت خلالها الشمال واجتمعت بالضحايا وتحدثت مع القادة والمسؤولين المحليين. ووعدها السلطات المحلية في الشمال بأن تعمل بسرعة على وقف هذه الإساءات.

٥٣ - ويتضح بجلاء في ضوء ما تقدم بمجمله ضرورة القيام على وجه السرعة وبالتحديد بما يلي: (أ) بذل جهود فعالة من جانب القادة الأفغان لإدماج أندادهم المترددين في العملية السياسية وتأمين انخراطهم هم شخصياً في كفالة التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان؛ (ب) بذل جهود سريعة لتدريب وتجهيز قوة أمن أفغانية فعالة وموالية للسلطة المؤقتة؛ (ج) بذل جهود دولية لرأب الهوة الأمنية التي

٥٩ - ويقتصر وجود القوة في الوقت الراهن على كابول، بينما تعتبر الأقاليم مصدر التهديدات الرئيسية التي تتعرض لها الإدارة المؤقتة. وهناك خطر مستمر يتمثل في عدم قدرة الهياكل الأمنية القائمة، الأفغانية منها والدولية، على التصدي بشكل كاف إلى ما يهدد الأمن حالياً، ومن المرجح أن تزداد التهديدات مع الانعقاد الطارئ للويا جيرغا. وإنني آمل أن يتدارس مجلس الأمن هذه الحقائق وأن يؤيد رغبة الشعب الأفغاني في توسيع نطاق انتشار القوة.

جيم - إنشاء قطاع الأمن الوطني وتوفير الدعم له

٦٠ - تقع مسؤولية ضمان الأمن في كل أنحاء أفغانستان، كما جاء في اتفاق بون، على عاتق الأفغان أنفسهم في نهاية المطاف. ولذلك، فإن وجود القوة الأمنية الدولية تدبير مؤقت لبث الثقة، وإعطاء مهلة زمنية، وإفساح المجال لإنشاء قطاع أمن محلي (جيش وطني وقوة شرطة وطنية ونظام قضائي وطني ونظام إصلاحي). ولذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى إنشاء قطاع أمن في أقرب وقت ممكن، يجري تشكيكه والاسترشاد فيه بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وقد تم إنشاء هيئة تنسيق مشتركة في ١٣ كانون الثاني/يناير للتأكد من وجود تعاون وثيق بين الإدارة المؤقتة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والأمم المتحدة، حول المسائل المتصلة بقطاع الأمن. وقد اجتمعت هذه الهيئة حتى الآن خمس مرات، بواقع مرة كل أسبوعين، وهي تضم وزير الدفاع والداخلية، الجنرال محمد قاسم فهم، والسيد محمد يونس قانوني، بالإضافة إلى قائد القوة اللواء مكول، وممثلي الخاص.

الجيش الوطني

٦١ - يتطلب إنشاء جيش وطني يكون متعدد الأعراق ولا سياسي عن حق، توافر الشروط التالية كحد أدنى:

(أ) اتفاق سياسي حول أهدافه الرئيسية؛

(مؤلفة من كتيبة عاملة مجهزة تجهيزاً كاملاً، ومن وحدات دعم). وفي ١٨ شباط/فبراير، أعلنت القوة الدولية للمساعدة الأمنية عن بلوغها طاقة تشغيلية كاملة تضم حالياً ما يزيد على ٨٠٠ جندي وتُسَيَّر ٣٠ دورية كل يوم على مدار الساعة؛ ويتم تسيير حوالي ٥٠ في المائة من الدوريات بالاشتراك مع الشرطة المحلية. وأشار قائد القوة اللواء جون ماكول إلى أن عدد الدوريات سوف يزداد من أجل التصدي "للعناصر الخارجة عن القانون" في كابول. وتمت عودة الوحدات العسكرية الأفغانية إلى ثكناتها بشكل سلس ولم يعد هناك خارج أماكن الإيواء التي حددها الجيش سوى بضع مجموعات صغيرة. وذكرت وزارة الدفاع أنها أبلغت أولئك الجنود بالعودة إلى ثكناتهم في أقرب وقت ممكن.

٥٧ - ورحب سكان كابول بأجمعهم بوجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعلاوة على ذلك، طالبت غالبية الأفغان، ومنهم شخصيات إقليمية بارزة مثل اللواء رشيد دوستم وعبد الكريم خليلي، بأن يتم نشر القوة الدولية للمساعدة الأمنية خارج نطاق كابول (أي خارج الحدود المبينة في الاتفاق العسكري التقني والقرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، وإن كان مطلباً يتفق مع ما هو متوخى في اتفاق بون) حيث لا يزال انعدام الأمن في تلك المناطق يهدد عملية بون ويترك المجال مفتوحاً لإمكانية العودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة في عام ١٩٩٢.

٥٨ - وقد أعلن السيد كارازاي في حديثه أمام مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير أن انتشار القوات المتعددة الجنسيات خارج كابول وإلى المدن الرئيسية الأخرى سيعد دلالة على الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بتأييد السلام والأمن في أفغانستان. وطلب من مجلس الأمن أن يأذن باتخاذ هذه التدابير.

لمجموعة سياسية أو فصيل عسكري؛ (٢) أو إذا لم يوضع برنامج مواز لإيجاد فرص عمل بديلة للمحاربين السابقين الذين لم يقع عليهم الاختيار للخدمة في الجيش الجديد. وفي هذا الصدد، يبدو أن إنشاء برنامج للتسريح وإعادة الإدماج، على نحو يقابل التسلسل التقليدي المتمثل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هو أفضل طريقة لمواجهة الحالة الراهنة في أفغانستان. ويتطلب ذلك جهداً متضافراً تبذله البلدان المانحة، ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية لكي يتم على وجه السرعة تحديد المشاريع التي تعتمد على اليد العاملة المكثفة وتستهدف المحاربين السابقين. وقد شرع ممثلي الخاص ونائبه للإغاثة والإنعاش والتعمير في إجراء مناقشات حول هذا الموضوع مع الإدارة المؤقتة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومنظومة الأمم المتحدة، بهدف إحراز تقدم حول هذه المسائل في أقرب وقت ممكن.

٦٤ - وفي الوقت نفسه تقوم السلطات في كابول وقندهار ومزار الشريف وهرات ببرامج محدودة لترفع السلاح. وتضطلع بهذه الأنشطة قوات الشرطة والأمن الجديدة، التي تم تشكيلها في هذه المدن. وفي قندهار، أفيد بأن بعض المجموعات قاومت تسليم أسلحتها، وأطلقت النار على السلطات. وفي مزار الشريف، انخفض عدد المسلحين في المدينة انخفاضاً كبيراً، وفي إقليم خولم بمقاطعة سامانغان حيث وقع قتال في الآونة الأخيرة، قررت لجنة خاصة ضرورة نزع سلاح جميع القادة المحليين وجماعاتهم المسلحة. وبحلول نهاية شهر شباط/فبراير، جمعت الشرطة المحلية ٣٤ قطعة سلاح من الأسلحة الثقيلة و ١٩١ قطعة سلاح من الأسلحة الخفيفة ووضعتها في المخازن. وفي كابول، يفترض عدم حمل الأسلحة غير المسجلة وضرورة أن يحوز حاملها ترخيصاً ساري المفعول بذلك. ويطلب من الأشخاص الذين يحملون أسلحة ويدخلون المدينة أن يسلموا أسلحتهم إلى

(ب) اتفاق سياسي حول حجمه العام وهيكله القيادي؛

(ج) مساعدة دولية في تشكيله وتدريبه وتزويده بالمعدات؛

(د) مساعدة دولية مستمرة في تسديد تكاليف تشغيله في الفترة الأولية؛ بما في ذلك دفع المرتبات والاستحقاقات؛

(هـ) وضع حوافز لتخفيض قوام القوات الحالية.

٦٢ - وفي الوقت الراهن تناقش هذه المسائل مناقشة جدية تشارك فيها هيئة التنسيق المشتركة. وبعد مناقشة مكثفة حول حجم وتشكيل الجيش الأفغاني في المستقبل، ونشر ورقتين وضعتهما على التوالي القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي اقترحت قوة تتألف من ٥٠ ٠٠٠ فرد، ووزارة الدفاع التي اقترحت قوة تتألف من ٢٠٠ ٠٠٠ فرد، شرعت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تدريب الكتيبة الأولى للحرس الوطني الأفغاني في ١٧ شباط/فبراير. وطلب من وزارة الدفاع أن تقدم ٢٠ رجلاً من كل إقليم من أقاليم أفغانستان وعددها ٣٢ إقليماً، والتأكد من أنهم يعبرون عن التوازن العرقي في أفغانستان. وبعد بداية بطيئة أثارت القلق وبعد تشكيل عرقي مختل التوازن إلى حد بعيد، يجري الآن تنفيذ البرنامج بشكل مرض. وسيتركز الحرس الوطني بصفة رئيسية في كابول، وسيكون مسؤولاً عن حراسة القصر الرئاسي والوزارات. ويتوقع عما قريب تقديم تفاصيل عن برنامج تدريبي أكبر بقيادة الولايات المتحدة، يعتمد وضعه على نتائج الزيارة الأخيرة لكابول التي قام بها فريق من القيادة المركزية للولايات المتحدة لغرض تقييم الوضع.

٦٣ - وربما يتسبب إنشاء جيش وطني في خلق مشاكل أمنية إضافية بدلاً من حل المشاكل الحالية: (١) إذا نُظر إلى الجيش على أنه أداة لتحقيق مزيد من الطموحات السياسية

٦٨ - وقد عقد اجتماع في ١٣ شباط/فبراير في برلين لمناقشة الدعم الدولي لقوة الشرطة الأفغانية، حضره ممثلون من ١٨ دولة، من بينها أفغانستان، و ١١ منظمة دولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. وقدمت ألمانيا تقريراً عن بعثة لتقصي الحقائق أرسلتها إلى كابول في كانون الثاني/يناير، وتعهّدت بدفع ١٠ ملايين يورو في عام ٢٠٠٢ لدعم الشرطة الأفغانية. ويمكن استعمال هذه الأموال لأغراض التدريب، بما في ذلك، توفير ١١ مرشداً، وتحديد أكاديمية الشرطة، وإعادة بناء أقسام الشرطة في كابول. وبدأت تصل إلى العاصمة حوالي ٥٠ سيارة شرطة تبرعت بها الحكومة الألمانية. وهناك تبرعات أخرى كبيرة تعهد بها الاتحاد الروسي، وباكستان، وبلجيكا، والصين والهند والنرويج. وسبق أن قدمت المملكة المتحدة معدات اتصال، وبزات رسمية، وموارد أساسية للشرطة في كابول. وتقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية أيضاً بإصلاح مراكز الشرطة في كابول.

٦٩ - وعقد في برلين في يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ اجتماع ثانٍ للمانحين من أجل تقديم الدعم الدولي للشرطة الأفغانية، عرضت فيه ألمانيا خطة عامة لتدريب الشرطة الأفغانية ودعمها وإصلاحها. ووزعت على الاجتماع قائمة بالاحتياجات العاجلة، وطلب إلى الوفود الاستجابة لها بمساهمات محددة. وفي ١٦ آذار/مارس وصل إلى كابول أول فريق للشرطة الألمانية واستهل مكتب التنسيق الألماني أعماله في العاصمة الأفغانية في ١٨ آذار/مارس.

٧٠ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم إلى الإدارة المؤقتة في مسألة مكافحة المخدرات، أشارت ألمانيا إلى أن الهيكل المعدل لقوة الشرطة الأفغانية سيتضمن وحدة قوية وكفؤة لمكافحة المخدرات. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات العمل مع الإدارة المؤقتة في التنسيق العام

الشرطة خلال الفترة التي يقيمون فيها في العاصمة. وتعتزم الشرطة أن تقوم في المستقبل القريب بحملة أشمل للبحث عن الأسلحة في المنازل.

٦٥ - غير أنه ما زالت هناك شكوك كبيرة في هذا المجال، ويقال إن فصائل قوية وقادة محليين يقومون بترع أسلحة أعدائهم من أجل أن يسلحوا عدداً أكبر من أنصارهم. وجاءت في الواقع هذه الشكوى من مجموعات البشتون في الشمال والغرب، الذين يدّعون أن أفراداً من جماعات عرقية أخرى ما زالت مسلحة جردتهم من السلاح وخدعتهم.

٦٦ - وأود أن أعرب بصفة خاصة عن قلقي بسبب ما تشكله الظروف التقليدية من قيود على المساعدات الدولية مما يجعل من الصعب سداد النفقات المتكررة ودفع مرتبات واستحقاقات أفراد الجيش الأفغاني في المستقبل. والحقيقة أنه ما لم يتم معالجة المسائل العسكرية على نحو سليم، وما لم يتم إنشاء قوة أمن وطنية حقيقية ودفع مرتبات أفرادها على نحو منتظم، فإنه من المحتمل أن تقوّض عملية بون تفويضاً تاماً. وفي فترات ما بعد الصراعات المعقدة، مثل حالة أفغانستان، تعتبر الإدارة السليمة لقطاع الأمن خطوة أخرى ضرورية لتحقيق المصالحة وإعادة التعمير؛ والواقع أن إدارة هذا القطاع الأممي ربما يعتبر أول مشروع من مشاريع إعادة التعمير.

الشرطة الوطنية

٦٧ - تقرّ الإدارة المؤقتة ووزارة الداخلية بصفة خاصة بأن المساعدة الدولية ضرورية لإنشاء وتدريب واستمرار قوة الشرطة الوطنية الأفغانية. وفي هذا الصدد، طلبت الإدارة المؤقتة ووزارة الداخلية إلى حكومة ألمانيا أن تقود الجهود التي تبذل على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف، في ضوء التعاون السابق بين ألمانيا وأفغانستان في هذا الميدان.

الدعم المقدم إلى أفغانستان؛ (ب) تقديم المشورة والمساعدة لرؤساء الإدارات في وزارة الداخلية وإلى اللجان والأفرقة العاملة التي تنشئها الوزارة؛ (ج) العمل عن كثب مع الفريق الشرطي الألماني ونظيره الأفغاني في مجال تعيين وتدريب أفراد الشرطة الأفغانية؛ (د) العمل عن قرب مع رئيس شرطة كابول في مجال التخطيط الاستراتيجي والعملي، وتوفير التدريب في مكان العمل لأفراد شرطة قطاع كابول بالتعاون الوثيق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

رابعاً - الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير

٧٣ - ينبغي ألا يؤدي التركيز الدولي على عملية بون إلى إغفال حقيقة أن ملايين من الأفغان لا يزالون يعتمدون على الأمم المتحدة للحصول على المساعدات الأساسية اللازمة لإنقاذ حياتهم. وقد كانت هذه المساعدات الإنسانية بمثابة شريان الحياة للبلد خلال العقدين الماضيين. وقد شكلت أحداث أيلول/سبتمبر وما ترتب عليها تحدياً كبيراً للأمم المتحدة وشركائها لمواصلة تقديم المساعدة، والحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية أكبر. وبعد حوالي ستة أشهر، وضح أنه تم التصدي للتحديين بشكل كامل. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى مرونة الشعب الأفغاني نفسه وتفاني الجهات التي تقدم المساعدة الإنسانية وسخاء الجهات المانحة الدولية التي استجابت إلى النداءات الطارئة الموجهة لإرسال الأموال والموارد. وثمة حاجة مستمرة لمواصلة الاستجابة بشكل سخي ولفترة زمنية طويلة نسبياً للأزمة الإنسانية الجارية في أفغانستان.

٧٤ - وكان على الأمم المتحدة وشركائها عند التصدي للأزمة في أفغانستان أن تتغلب على قيود شديدة. وأود بصفة خاصة أن أحيي الجهود البطولية التي بذلها الآلاف من عمال الإغاثة الأفغان الذين ظلوا، لا سيما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، في وظائفهم ومكنوا الوكالات من تقديم الحد الأدنى

المتصل بالمبادرات التي تحظى بالرعاية الدولية من أجل أفغانستان.

٧١ - وقدمت وزارة الداخلية خطة مفصلة لإصلاح الشرطة وتدريبها. وأنشأت في ٣ آذار/مارس لجنة أمنية مؤلفة من خمسة عشر عضواً، وسوف تنشئ قريباً لجنة وطنية معنية بإصلاح الشرطة. وشرعت أكاديمية الشرطة بالفعل في تقديم دورة دراسية يديرها مرشدون محليون. وrehنا بتوافر الموارد المالية، سينصب التركيز في المرحلة التالية على تدريب ٣ ٢٠٠ ضابط شرطة (بمن فيهم ١٠٠ ضابطة) - أي مائة ضابط من كل مقاطعة.

٧٢ - ولا يعطي اتفاق بون للأمم المتحدة أي دور في مجال القيام بأعمال الشرطة. غير أن شعبة الشرطة المدنية في إدارة عمليات حفظ السلام أعارت على نحو مؤقت ضابط شرطة مدني واحد إلى مكتب الممثل الخاص في كابول ليكون على اتصال مع وزارة الداخلية، ولكي يبقى الممثل الخاص على اطلاع على الخطط التي تضعها الحكومات التي تقدم المساعدة إلى أفغانستان على أساس ثنائي. ولن يمكن معرفة ما إذا كان ينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور في هذا المجال أو معرفة مدى فاعلية هذا الدور إلا بعد الحصول على تفاصيل كافية عن المدى الذي استطاعت أن تبلغه الجهود الثنائية المبذولة بتنسيق ألماني، في تلبية الاحتياجات ذات الصلة. واستناداً إلى الخطط التي قدمت في برلين لتدريب وإصلاح الشرطة الأفغانية، أوصي من جانبي بتوسيع الوجود الشرطي للأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بحيث يشمل أربعة مستشارين في هذا المجال. وستناط بالمستشارين الأربعة، بالتعاون الوثيق مع الفريق الألماني وحسبما تطلب وزارة الداخلية الأفغانية، المهام التالية على التوالي: (أ) تقديم المشورة للممثل الخاص للأمين العام في المسائل المتعلقة بالشرطة والمسائل الأمنية، والتنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى وسائر الدول الأعضاء بشأن

حدوث خسائر كبيرة في الأرواح لا سيما بين الأطفال المستضعفين، ما لم يتخذ إجراء علاجي فوري. وتشير التقارير المتعلقة بمسألة نقص التغذية إلى سوء الحالة التغذوية في أفغانستان وأنها تتطلب من ثم ردا استثنائيا وسريعا. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ عملية تقييم للاحتياجات الغذائية الطارئة بالمرحيات في المناطق النائية والمتضررة تضررا شديدا، كما أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى أجرت مجددا دراسات استقصائية عن التغذية، ونفذت برامج تغذية طارئة تستهدف فئات محددة. غير أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أعمال اللصوصية، والافتقار إلى وسائل الاتصال، ورداءة الهياكل الأساسية أو عدم وجودها في المناطق الريفية لا تزال تعرقل جهود الإغاثة.

٧٨ - واستأنفت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بالتعاون مع الإدارة المؤقتة معظم الخدمات الصحية التي كانت تقدمها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي الوقت الرهن، يقدر أن ٧٠ في المائة من السكان الأفغان يعتمدون على الخدمات الصحية التي يقدمها المجتمع الدولي. وقد بدأت اليونيسيف، ووزارة الصحة حملة تحصين ضد الحصبة في كل أنحاء البلد تستهدف أكثر من تسعة ملايين طفل.

٧٩ - ولا تزال الألغام والقنابل غير المنفجرة تشكل تهديدا كبيرا لسلامة وأمن السكان الأفغان والأفراد الدوليين، الأمر الذي لا يسمح بالتنقل في أكثر من ٨٥٠ كيلومترا مربعا من أراضي أفغانستان، ويسبب عشرات الإصابات كل أسبوع. ولمواجهة هذه الحالة، قام برنامج إزالة الألغام بتوسيع الرقعة التي يمسحها، وزيادة عمليات إزالة الألغام فيها، وتكثيف حملة التوعية التي يقوم بها في أكثر المناطق المتضررة في البلد. كما عادت كل المنظمات غير الحكومية الشريكة وعددها ١٥ منظمة إلى عملها، فعاد أكثر من ٩٠ في المائة من العاملين في مجال إزالة الألغام إلى عملهم. ويجب على معظم

من المساعدة في كثير من المجالات. وقد حدثت ظروف الأمن الرديئة من إمكانية الوصول إلى أجزاء كثيرة من البلد وتركت المجموعات المستضعفة الرئيسية بدون مساعدة لعدة شهور. غير أن التحسن التدريجي في ظروف الأمن منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر سمح للوكالات الإنسانية أن توسّع بشكل سريع نطاق عملياتها وانتشار موظفيها الدوليين إلى جميع المناطق الحضرية الرئيسية. ويستطيع عمال الإغاثة أيضا أن يصلوا إلى كثير من المناطق الريفية التي لجأ إليها أعداد كبيرة من الناس باحثين عن الأمن أثناء فترة القتال.

٧٥ - وسمح أيضا تعزيز ترتيبات التنسيق الإقليمية والتعاون الوثيق مع الدول المجاورة لأفغانستان بإمكانية قيام الوكالات بإجراء زيادة كبيرة في عمليات نقل المساعدة الإنسانية عبر الحدود. ويكتسب ذلك أهمية بصفة خاصة في الشمال، وهي المنطقة التي تتلقى في الوقت الراهن المساعدة عن طريق نقاط عبور حدودية جديدة مع أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان.

٧٦ - وقدم برنامج الأغذية العالمي أكثر من ١١٥.٠٠٠ طن من الأغذية في شهر كانون الأول/ديسمبر وحده، مما حال دون وقوع مجاعة واسعة النطاق أو حدوث نزوح آخر على نطاق واسع أثناء شهور الشتاء. واستطاع برنامج الأغذية العالمي في هذه الظروف الصعبة للغاية أن يقدم كميات كبيرة من الأغذية في المناطق النائية في المرتفعات الوسطى قبل أن يقطع الطقس طرق هذه المناطق. وقام برنامج الأغذية العالمي أيضا بتوزيع الأغذية في كل أنحاء مدن كابول وهرات، ومزار الشريف.

٧٧ - وعلى الرغم من كل هذه التدخلات، إلا أن هناك تقارير تفيد باستمرار سوء التغذية في كثير من المناطق المصابة بالجفاف، وفي المناطق الجبلية التي ظلت طرقها مسدودة حتى الآن، وفي المناطق الريفية. وإنني أشعر بقلق كبير من إمكانية

بمجمعاتهم المحلية. ومن أجل توجيه المساعدة إلى من يحتاج إليها، أعادت الوكالات الإنسانية تسجيل اللاجئين والمشردين داخليا وحصرهم لمعرفة الجهات التي أتوا منها وخطط عودتهم إليها. وتقوم الوكالات أيضا بجمع معلومات عن المقاطعات التي أتى منها اللاجئين، لمعرفة احتياجاتهم من المساعدة المادية وما إذا كانت هناك وسائل توفر الحماية لهم (مثلا في حالة الأقليات). وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع وزارة العودة إلى الوطن وهيئة تنسيق المساعدات المقدمة إلى أفغانستان بالأعمال التحضيرية لمساعدة ما يقرب من ١,٢ مليون لاجئ ومشرّد في طريق عودتهم إلى ديارهم في عام ٢٠٠٢. ويتطلب ذلك إنشاء إطار قانوني وتنفيذي تتم بموجبه عملية عودة اللاجئين إلى ديارهم. وبناء عليه، يتم التفاوض على إبرام اتفاقات بين الإدارة المؤقتة وحكومتى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وسيتضمن برنامج عودة اللاجئين إلى ديارهم توفير وسائل النقل، وتزويدهم بمساعدات أولية ومواد تصلح لإيوائهم؛ وتنفيذ مشاريع ذات أثر سريع لتلبية الاحتياجات الفورية في مناطق العودة؛ ووضع آليات لتتبع احتياجات حماية اللاجئين. وخلال هذه السنة عاد حتى الآن أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان. ومنذ أن فتحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أول مركز عودة طوعي بالقرب من بيشاور في ١ آذار/مارس، عاد اللاجئون بمعدل ٥.٠٠٠ أسرة في الأسبوع.

٨٣ - وقدمت الوكالات خلال فصل الشتاء المساعدة الطارئة إلى المشردين داخليا في مناطق نزوحهم. غير أن التركيز الآن هو على الانتقال إلى تقديم المساعدة في مناطق العودة. ومنذ بداية هذه السنة، ساعدت الأمم المتحدة وشركاؤها أكثر من ٣٠.٠٠٠ من المشردين العائدين من كابول ووادي بنشير إلى هضبة شمالي.

المنظمات أن تبدل كميات كبيرة من المعدات التي خسرتها أثناء القتال بين الفصائل، والغارات الجوية، أو من خلال عمليات النهب. وتم تأمين الطرق الرئيسية والمناطق ذات الأولوية العليا للسماح للمساعدة الإنسانية واللاجئين العائدين والمشردين داخليا بالتنقل في أكبر عدد من المناطق. ولا تزال عملية إزالة الألغام تشكل شرطا مسبقا أساسيا لبذل مزيد من الجهود الإنسانية والجهود الأخرى في مجال الانعاش والتعمير وتنفيذ هذه العمليات في كل أنحاء البلد.

٨٠ - وقد افتتحت وزارة الأشغال العامة نفق سالانغ شمال كابول يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ووفرت لخدمات الطوارئ الروسية، ووكالة التعاون التقني والتنمية، ومؤسسة (هالو) المالية ما يلزم لافتتاح النفق. وعلى الرغم من أن النفق ليس جاهزا حتى الآن بشكل كامل وأنه يتطلب مزيدا من الإصلاحات إلا أن المرور عاد إليه مرة أخرى. بما في ذلك مرور الشاحنات، مما ساعد على تسهيل الجهود المبذولة في مجال المساعدة الإنسانية وفي المجال التجاري مع آسيا الوسطى.

٨١ - ويعيش في الوقت الراهن أكثر من ٣,٥ مليون أفغاني في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية كلاجئين. كما نزح داخل أفغانستان بسبب الصراع والجفاف أكثر من مليون شخص. ومنذ بداية هذه السنة، يقدر أن ٤٧.٠٠٠ لاجئ جديد عبروا إلى إقليم بلوشستان في باكستان، هربا من حالة انعدام الأمن والتوترات العرقية والآثار المترتبة على الجفاف. ونصبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٩ مخيما جديدا في بلوشستان وفي الإقليم الواقع على الحدود الشمالية الغربية لإيواء أكثر من ٢٣٠.٠٠٠ لاجئ.

٨٢ - وأبرزت الإدارة المؤقتة أهمية تقديم المساعدة للاجئين العائدين والمشردين داخليا (يقدر عددهم بحوالي ٢٠ في المائة من سكان البلد) وتقديم الدعم لهم لإعادة اندماجهم في

والعمل نحو بناء البلد على المدى الطويل. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، حضرت افتتاح المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان المنعقد في طوكيو. وحضر المؤتمر ٦١ بلدا و ٢١ منظمة دولية. وقاد السيد كارازاي وفد الإدارة المؤقتة. وبرهن المؤتمر على وجود التزام قوي تجاه أفغانستان، فتم التعهد بمبلغ ١,٨ بليون دولار لعام ٢٠٠٢ وأكثر من ٤,٥ بليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

٨٧ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، شرعت الأمم المتحدة والسلطة المؤقتة في استكمال عناصر برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢، في كابول. وفي اليوم ذاته كتبت إلى جميع الدول الأعضاء طالبا منها المساهمة بأموال من أجل هذا البرنامج. ويتضمن البرنامج مشاريع ستقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتتطلب حوالي ١,٨ بليون دولار وتركز على الاحتياجات الإنسانية الملحة، ومشاريع فورية للانعاش الاقتصادي، ومشاريع لإعادة التعمير على المدى الطويل ولدعم الحكم الرشيد. والعنصر المشترك بين جميع هذه الأنشطة هو تحديد الأولويات اللازمة في مجال بناء القدرات وفيما يتعلق بالإدارة الأفغانية والمجتمع المدني. وستواصل الأمم المتحدة والسلطة المؤقتة استعراض المشاريع على أساس كل قطاع على حدة، بالاستناد إلى الأولويات الوطنية وبالتعاون مع السلطات المحلية. ويتم حث الجهات المانحة بشدة على تقديم الدعم إلى المشاريع ذات الأولوية العليا والعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والإدارة المؤقتة للتأكد من أن الموارد موجهة فعلا نحو الاحتياجات وأن توزيعها يتم بسرعة.

٨٤ - ومن الأمور التي أبرزت ضرورة أن يكون للأمم المتحدة قدرة قوية ومرنة في مجال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، الزلزال الذي وقع في الأسابيع الماضية والذي بلغت قوته ٧,٢ على مقياس ريختر، وهز معظم آسيا الوسطى. وفي حين أن الأضرار التي سببها هذا الزلزال كانت أخف من الأضرار التي أحدثتها الزلازل الأخيرة الأخرى، بسبب حدوثه على عمق كبير، إلا أنه أثر تأثيرا عميقا على بعض المجتمعات، ولا سيما منطقة خوستاك في الشمال الشرقي، حيث انهار ٣٠٠ منزل، كذلك منطقة سور كوندار في مقاطعة سامانغان. وقد عانت سور كوندار من انهيار صخري هائل بعد الزلزال دفن معه كثير من المنازل وقتل أكثر من مائة شخص وتسبب في نزوح الآلاف. ونظمت الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية مساعدات طارئة لكل من خوستاك وسور كوندار، وتضمن ذلك توفير الأغذية والرعاية الصحية والمأوى. وسهّل أيضا برنامج الأغذية العالمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زيارة قام بها حميد كارازاي إلى المنطقة المتضررة.

٨٥ - ومن بواعث القلق في المجال الإنساني استئناف زراعة الخشخاش في المناطق الجنوبية (قندهار، وهيلموند وأوروزغان) والمناطق الشرقية من أفغانستان. ووفقا لنتائج دراسة استقصائية تمهيدية قام بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في شباط/فبراير، فإن إنتاج الأفيون هذه السنة سيتراوح على الأرجح بين ١ ٩٠٠ و ٢ ٧٠٠ طن. وسوف يقوم البرنامج بدراسة استقصائية شاملة في الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ونشر نتائجها في أيلول/سبتمبر.

٨٦ - وتحتاج أفغانستان إلى كميات هائلة من المساعدة المالية الدولية في المستقبل المنظور من أجل تلبية احتياجاتها الإنسانية الراهنة، والشروع في عملية الانعاش الاقتصادي،

خامسا - الانتشار الحالي للأمم المتحدة في أفغانستان

٨٨ - وصل ممثلي الخاص إلى كابول في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كيما يشترع في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أسندت إليه بموجب اتفاق بون ومرفقاته. وكان برفقته فريق صغير من أعضاء المكتب التابع له مباشرة (الموجود أصلا في نيويورك)، مؤلف مما مجموعه ستة من الموظفين الدوليين في الفئة الفنية ومساعد خاص. وانضمت إليه مجموعة تكميلية من موظفي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، كان موظفوها الدوليون يقيمون في إسلام آباد. ونشر في كابول فريق للمساعدة التقنية تابع لإدارة عمليات حفظ السلام للشروع في تطوير العمليات اللازمة لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان. وأتاح العمل الذي أنجزه على مدار الساعة في الأسبوع الأسبق لوصول ممثلي الخاص موظفون إداريون وموظف سوقيات من مكتب دعم البعثة/إدارة عمليات حفظ السلام، هيئة الفريق للعمل بطاقة كاملة، حيث اكتمل تجهيز الاتصالات والدعم السوقي بحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

٨٩ - وحال عدد من العوامل دون التوسع السريع في عدد الموظفين الدوليين في أفغانستان، أولها أن الحدود الأمنية القصوى (المطبقة على الموظفين من جميع وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها)، لا تزال قائمة في كابول، والمراكز الحضرية الرئيسية الأخرى، مما يقيد مجموع عدد الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة الذين يمكن نشرهم هناك في أي وقت. وقد وسعت هذه الحدود القصوى مؤخرا فقط - لتصبح بالنسبة لكابول ٣٠٠؛ ومزار الشريف - ٦٠؛ وهرات - ٧٠؛ وقندهار - ٤٥؛ وجلال آباد - ٣٠؛ وفايز آباد - ١٨. وثانيهما هو الدمار الناجم عن الحرب وسنوات الإهمال مما حد من عدد أماكن الإقامة المتاحة لإيواء الموظفين.

٩٠ - ويقتصر وجود الموظفين الدوليين خارج كابول سواء من مكتب ممثلي الخاص أو من البعثة، على اثنين من موظفي الشؤون السياسية والشؤون المدنية في مزار الشريف، وواحد في هرات، وآخر في قندهار وثالث في جلال آباد. ولا تزال القيود الأمنية والسوقية قائمة في تلك المدن، مما يحد من عدد الموظفين الذين يمكن نشرهم هناك.

٩١ - ولا يتاح لمكتب الممثل الخاص أو بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في الوقت الحاضر إلا قدرة محدودة على رصد تنفيذ اتفاق بون أو المساعدة على تنفيذه في شتى أنحاء أفغانستان. ويثير ذلك القلق بصفة خاصة حيث تمثل الديناميات المحلية وقواعد القوى الإقليمية، عاملا في البيئة السياسية لأفغانستان. وفي ظل هذه الظروف يعد العمل الذي أنجزه ممثلي الخاص وزملاؤه حتى الآن، ممتازا بحق.

٩٢ - ويوجد مكتب الممثل الخاص ومكاتب موظفي البعثة في الوقت الحالي في منزل صغير في كابول، نظرا لأن الطالبان استولت على مبنى مكتب البعثة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد أعادت الإدارة المؤقتة إلى الأمم المتحدة المبنى الأصلي الذي لحقه الدمار الشديد ويحتاج إلى إصلاحات كبيرة قبل أن يمكن استخدامه مرة أخرى. وفي هذا الصدد، فإن ممثلي البعثة لأعضاء مجلس الأمن واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاعتماد ١٥ مليون دولار ستيح إجراء تلك الإصلاحات وتوفير موظفين إضافيين ومعدات إضافية لدعم إنشاء البعثة الجديدة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٩٣ - ونقلت جميع وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها مراكز أنشطتها من إسلام آباد إلى كابول في غضون عدة أسابيع من إنشاء الإدارة المؤقتة. ولا تزال القيود الأمنية تكبل النشر الكامل لتلك الوكالات والصناديق والبرامج في أفغانستان كما ذكر آنفا. بيد أنها تحتفظ جميعا

جرى تشكيل هذا الهيكل، وقامت فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة والمعنية بأفغانستان بتنسيق تلك المناقشات، وأحييت علما بشئ المعلومات ذات الصلة من خلال المساهمات النشطة التي قدمها أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجان التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، واللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن. وتحقق الآن توافق واسع النطاق في الآراء في منظومة الأمم المتحدة برمتها بشأن الطريقة التي ستؤدي بها مهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٩٧ - وإذا أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإن الولاية الأساسية للبعثة سوف تستتبع الاضطلاع بما يلي:

(أ) إنجاز المهام والمسؤوليات المسندة إلى الأمم المتحدة في اتفاق بون، بما فيها ما يتصل بمسائل حقوق الإنسان وسيادة القانون والمسائل الجنسانية والتي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٣٨٣ (٢٠٠١)؛

(ب) تشجيع المصالحة والتقارب الوطنيين في شتى أنحاء أفغانستان، من خلال الدور الذي يضطلع به ممثلي الخاص في مجال بذل المساعي الحميدة؛

(ج) تنظيم جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجالات الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير في أفغانستان تحت السلطة العامة لممثلي الخاص، وبالتنسيق مع السلطة المؤقتة والإدارات الخلف في أفغانستان.

باء - مبادئ التشغيل الأساسية

٩٨ - اقترح الهيكل والحجم الدوليان للبعثة مع وضع مبادئ التشغيل الأساسية التالية في الاعتبار:

(أ) أن يكون الهيكل موحدا ومتكاملا تحت سلطة وقيادة الممثل الخاص إلى أفغانستان. وأن يتم تخطيط

ممكاتب في إسلام آباد، وسيلزم استمرار تلك المكاتب لبعض الوقت في المستقبل، حيث لا يمكن تأمين عمليات الشراء والعمليات المصرفية والاحتياجات الأخرى في كابول. ومن ناحية أخرى، يلزم توحيد وتنسيق المكاتب الموجودة في إسلام آباد العاملة من أجل أفغانستان للحد من ازدواجية النفقات العامة المتكبدة في كل من كابول وإسلام آباد. وقد دخلت إجراءات تحقيق هذا التوحيد مرحلة التنفيذ الآن.

سادسا - الهيكل المقترح لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

ألف - الولاية

٩٤ - يتضح من المعلومات التي أفردت أعلاه، أن الأمم المتحدة ارتكزت قدر الإمكان على القدرات الموجودة في المنطقة لدعم تنفيذ اتفاق بون، وفي الوقت نفسه واصلت بذل جهود مهمة في المجال الإنساني وفي مجال تحقيق الإنعاش الفوري. ونظرا إلى أن جميع هذه الأنشطة تؤثر على عملية السلام بطريقة أو بأخرى، فمن الضروري أيضا القيام بها بطريقة متكاملة.

٩٥ - ويضطلع ممثلي الخاص عمليا بدور تنسيقي عام لجميع أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان. وتتمثل الخطوة التالية، من أجل كفالة تسخير جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاق بون بالكامل، في دمج العناصر الموجودة في أفغانستان التابعة للأمم المتحدة في بعثة وحيدة هي "بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان".

٩٦ - ومنذ انعقاد اجتماع بون في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، اهتمت منظومة الأمم المتحدة بأسرها - على مستوى المقر، وفي المنطقة - في مشاورات مستفيضة بشأن الهيكل المقترح لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان، وقد

من الأحرى إنجازها في وقت مبكر وبصورة فعالة باعتبار ذلك أساسا لنجاح العملية ذاتها؛

(ط) أن يراعى أن المهام التي قد يطلب من البعثة أدائها، لم تحدد كلها بعد، نظرا لأن المراحل المقبلة من عملية بون سستيج على الأرجح وسائل جديدة للتعاون بين السلطات الجديدة والأمم المتحدة. ولذلك يتعين تطوير البعثة على مراحل (لكي تشمل أيضا توفير الدراية الفنية المناسبة من أجل دعم العمليات الانتخابية والدستورية المحددة في اتفاق بون). وهو ما سيعتمد على الأوضاع الأمنية وعلى مدى المساعدة المقدمة على أساس ثنائي، وعن طريق منظمات وترتيبات دولية أخرى، وما يقوم به ممثلي الخاص ومن صقل للاستراتيجيات في ضوء ما يكتسب من الخبرة على أرض الواقع.

جيم - الهيكل العام المقترح

٩٩ - بالإضافة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وعنصر الدعم الإداري والسوقي، يقترح أن يكون للبعثة ذراعان أو "مكونان". ويرأس كل مكون نائب للممثل الخاص، برتبة أمين عام مساعد يكون مسؤولا مباشرة أمام ممثلي الخاص. وقد جرى تسمية كل من نائبي الممثل الخاص وهما السيد جان أرنو، الذي سيرأس المكون الخاص بالشؤون السياسية، والسيد نايجل فيشر، الذي سيرأس المكون الخاص بالشؤون الإنسانية والإنمائية. وسيكون مقر البعثة في كابول، ويكون لها مكاتب إقليمية في سبع مدن هي: باميان، غارديز، هرات، جلال آباد، قندهار، مزار الشريف، وإحدى مدن الشمال الشرقي. وسوف يتم الإبقاء على مكاتب الاتصال في إسلام آباد وطهران، ويحتمل كذلك في مدينة أو مدينتين إضافيتين في البلدان المجاورة، اعترافا بالأبعاد الإقليمية للصراع الأفغاني.

وتنظيم جميع أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، وتنفيذ ولاية البعثة، تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام؛

(ب) أن يتمثل الهدف العام للبعثة في توفير الدعم لتنفيذ العمليات التي ينص عليها اتفاق بون، بما في ذلك كفالة استقرار الهياكل الجديدة التابعة للسلطة المؤقتة في أفغانستان، مع الإقرار في الوقت ذاته بأن مسؤولية تنفيذ الاتفاق، تقع في نهاية المطاف على عاتق الأفغان أنفسهم؛

(ج) أن تضطلع البعثة بعمليات للتنسيق الوثيق مع السلطة المؤقتة لأفغانستان والجهات الفاعلة الأفغانية الأخرى وأن تجري مشاورات معها مما يكفل أن تتصدر الأولويات الأفغانية جهود المساعدة التي تقدمها البعثة؛

(د) أن ترمي البعثة إلى تعزيز القدرة الأفغانية (سواء الرسمية أو غير الحكومية)، وأن تعتمد على وجود دولي محدود وتستعين بكثير من الموظفين الأفغان قدر الإمكان مع استخدام خدمات الدعم المشتركة عند الاقتضاء، بحيث لا يحس إلا بأثر طفيف "لوجود" الأجانب؛

(هـ) أن يكون للبعثة وجود موحد، وأن يكفل لها امتلاك قدرة التنسيق في المكاتب الإقليمية، وفي عواصم مقاطعات مختارة تحظى بأولوية عليا، بالإضافة إلى المقر الموجود في كابول؛

(و) أن يكفل للبعثة اتباع نهج متكامل يدمج مراعاة الحقوق، ومراعاة المنظور الجنساني، في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان؛

(ز) أن تولي البعثة اهتماما خاصا في جميع أنشطة الأمم المتحدة للفئات الضعيفة؛

(ح) أن يؤخذ بعين الاعتبار أن جهود الإنعاش والتعمير لا يمكن أن تنتظر اختتام عملية السلام بنجاح، وأنه

جوانب أعمال البعثة، بما فيها مجالات حقوق الإنسان، وسيادة القانون (القضاء والشرطة والنظام القضائي) والمساواة بين الجنسين. وسيعتمد نهج البعثة في هذه المجالات بصفة خاصة على الدور القيادي الذي قامت به لجان حقوق الإنسان واللجان القضائية، وما قامت به وزارة شؤون المرأة، حيث يتعين على مستشاري البعثة في هذه المجالات (وهم مواطنون أفغان بصورة رئيسية) توفير الدعم والمساعدة يوميا. وسيتولى كل مستشار تنسيق الأنشطة الداخلة في مجال اختصاصه على نطاق البعثة بأكملها. وسيوفر المستشارون الأقدم في مجال حقوق الإنسان والمجال القضائي والمجال الجنساني بمكتب الممثل الخاص، الإرشاد والتوجيه اللازمين للموظفين في مكوبي البعثة كليهما، بما يكفل تطبيق النهج القائم على مراعاة الحقوق والمنظور الجنساني في جميع جوانب أعمال البعثة.

هاء - المكون الأول: الشؤون السياسية

١٠٤ - سيرأس المكون الأول نائب الممثل الخاص للشؤون السياسية، وستكون المهام الموكلة إلى ذلك المكون كما يلي:

(أ) رصد وتحليل الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان عامة ومركز تنفيذ اتفاق بون، ولا سيما فيما يتعلق بالمناخ المواقى لعقد الاجتماع الطارئى للوليا جيرغا؛ وإعداد التقارير المتعلقة بذلك؛

(ب) دعم الأعمال التي تقوم بها اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئى للوليا جيرغا؛

(ج) مداومة الاتصال بالقادة الأفغان، والأحزاب السياسية، وفئات المجتمع المدني، والمؤسسات وممثلي السلطات المركزية؛

(د) مداومة الاتصال بممثلي المجتمع الدولي؛

١٠٠ - ولن يكون للبعثة موظفين يرتدون الزي الرسمي، باستثناء بضعة خبراء معينين بالمسائل العسكرية ومسائل الشرطة المدنية، وبعض أفراد دوليين مسلحين بأسلحة خفيفة لتوفير الحماية الشخصية.

دال - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

١٠١ - سيستفيد مكتب الممثل الخاص للأمين العام أول الأمر من التكملة الحالية التي أجريت للموظفين الموجودين بالفعل، بحيث يتألف مما يلي: مدير المكتب/رئيس الموظفين؛ المساعدون الخاصون؛ وحدة استشارية عسكرية للاتصال بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية؛ وحدة قانونية (تعنى بالمسائل القانونية التقليدية ذات الصلة بالأمم المتحدة - بما في ذلك المواضيع المتصلة بالامتيازات والحصانات، ومركز اتفاقات البعثة، والالتزامات التعاقدية - مقارنة بالمسائل ذات الصلة بسيادة القانون المحلي).

١٠٢ - وسيكون للبعثة أيضا مكتب للاتصال والإعلام يضطلع بالعمل الإعلامي للبعثة، وسيشمل في الوقت المناسب العلاقات مع وسائط الإعلام، والتغطية بالفيديو والصور، وإنتاج أو الاشتراك في إنتاج البرامج الإذاعية، وإصدار المنشورات، وصيانة الأنشطة على مواقع الشبكة العالمية، والإرشاد العام. وسوف يتكلم الناطق الرسمي، الذي سيرأس المكتب باسم البعثة كلها. وسيقدم هذا المكتب الدعم أيضا من أجل استحداث قدرة وطنية في مجال وسائط الإعلام، وسيعمل بالاشتراك مع السلطة المؤقتة ومع الجهود المبذولة في مجال تقديم المساعدة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٠٣ - وستكون مسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية محورية بالنسبة لأغراض البعثة وآليات تشغيلها، وسيقتضى على مكتب الممثل الخاص للأمين العام، إضافة إلى ذلك توفير الدراية الفنية الاستشارية في المجالات التي تتناول جميع

مسؤولياته أيضا الإشراف على المكاتب والوكالات والصناديق والبرامج التي تنفذ هذه الأنشطة. وسيقوم نائب الممثل الخاص بتنسيق برنامج للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة يكون متكاملا ومبنيا على المبادئ ويعتمد فيه على المعلومات المتعلقة بالأعمال السياسية والمدنية التي ينجزها المكون الأول. وسيكفل مكتب الممثل الخاص للأمين العام وجود مشاركة استراتيجية مع الإدارة المؤقتة، ومع سلطة تنسيق المساعدة الأفغانية بصفة خاصة، وسيقدم مساعدة مباشرة إلى الإدارة من أجل إعداد إطار إنمائي وطني، وفي مجال تنسيق المساعدة الدولية المقدمة، إلى أفغانستان لكفالة توجيه تلك المساعدة إلى أهدافها بصورة استراتيجية، وبحيث تؤدي إلى دعم الأولويات الوطنية العاجلة والأبعد مدى.

١٠٧ - وتتضمن المهام المسندة إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإغاثة والإنعاش والتعمير، في سياق إشرافه على المكون الثاني ما يلي:

(أ) إعداد رؤية استراتيجية للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى أفغانستان تلبي الاحتياجات العاجلة لمعظم فئات السكان الضعيفة، وتوفير الدعم لأولويات الإنعاش والتعمير الوطنية، وتراعي الحقوق والمنظور الجنساني؛

(ب) إعداد برنامج متكامل للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة يستفيد من الميزات والقدرات والخبرات والولايات المقارنة للأمم المتحدة وأوساط تقديم المساعدة، بغية رصد الأداء وكفالة المساءلة في ضوء معايير الأداء القائمة، مع إيلاء اهتمام خاص للتدابير المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة وإعمال حقوق أكثر فئات السكان حرمانا وعوزا، بما في ذلك المجموعات العرقية؛

(ج) كفالة أن تؤدي المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى توفير الدعم في مجال بناء الثقة في الإدارات

(هـ) القيام بالمساعي الحميدة، عند الاقتضاء، نيابة عن الممثل الخاص، ومن أجل دعم الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية الشرعية ولا سيما في مجالات السيطرة على الصراعات وبناء الثقة والمصالحة؛

(و) توفير المعلومات والإرشاد بشأن المواضيع السياسية لصالح الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها البعثة؛

(ز) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، والتوصية عند الاقتضاء باتخاذ إجراءات تصحيحية.

١٠٥ - وسيتألف المكون الأول في المرحلة الأولية، من مجموع يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ موظفا في الشؤون السياسية الدولية/الشؤون المدنية، يتواجدون في مقر البعثة في كابول، أو ينشرون في أفرقة صغيرة (تضم أربعة موظفي كحد أقصى) في كل من المناطق السبع. وستقدم أفرقة من الموظفين الوطنيين الدعم إلى الموظفين السياسيين وموظفي الشؤون المدنية الدوليين، في تلك المناطق، وسيتمثل ذلك في تقديم المساعدة في المحافظة على الاتصالات على صعيد المقاطعة والصعيد المحلي في شتى أنحاء البلد. وستستوعب القدرة الحالية في مجال الشؤون السياسية/الشؤون المدنية في البعثة الخاصة للأمم المتحدة إلى أفغانستان في هذا المكون عقب إنشاء البعثة الجديدة على الفور.

واو - المكون الثاني: الإغاثة والإنعاش والتعمير

١٠٦ - سيرأس المكون الثاني التابع للبعثة، نائب الممثل الخاص لشؤون الإغاثة والإنعاش والتعمير، وسوف يؤدي مهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، فضلا عن تعيينه مسؤولا رسميا عن أمن موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان. وسيكون نائب الممثل الخاص مسؤولا عن توجيه عمليات الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة والإشراف عليها، فضلا عن أنشطة الإنعاش والتعمير في أفغانستان، بما في ذلك عودة وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا؛ وتشمل

(و) القيام، بالاتفاق مع الإدارة الوطنية، بتحديد المسؤوليات التنسيقية الرئيسية، المواضيعية والقطاعية، لوكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها، حسب الاقتضاء، لدعم الإدارات المناظرة في مجال الإشراف والتنسيق في جميع الجهات الفاعلة - الوطنية والدولية - وأنشطة فرادى هذه القطاعات، بما يكفل تساوق الإجراءات وتليتها للاحتياجات وتصديها للمشاكل وقيامها بإحداث تغيير، ومن أجل كفالة الرصد والإفادة عن التقدم المحرز والأداء بالقياس إلى الأهداف المحددة ومعايير الأداء المقررة. بما يكفل التدفق المنتظم للمعلومات بين الجهات الفاعلة والإدارة، ومكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام؛

(ز) توفير الإشراف والتوجيه والدعم لمنسقي الإغاثة والإنعاش والتعمير الإقليميين في المكاتب الإقليمية للبعثة، بما يمكنهم من كفالة تساوق الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى السلطات المناظرة المحلية والشركاء الآخرين في مجال تنمية قدرات الوكالات، والتنسيق المشترك بين القطاعات وحل المشاكل، ورصد أنشطة الأمم المتحدة المواضيعية والقطاعية، والإفادة عنها، وكفالة تدفق المعلومات في الاتجاهين بين العاصمة والأماكن النائية، وكفالة وجود صلة للدعم المتبادل بين أنشطة المكون الأول والمكون الثاني على الصعيد دون الوطني؛

(ح) تمثيل أوساط تقديم المساعدة التابعة للأمم المتحدة، في المجتمع الدولي وأوساط المانحين، وكفالة تقديم التقارير المتكاملة بصورة مناسبة عن أداء أوساط تقديم المساعدة التابعة للأمم المتحدة، عامة، بما يكفل تقديم التقارير في الوقت المناسب إلى هيئات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، وتعبئة موارد الإغاثة، والإنعاش وبرامج الإصلاح، وتقديم الدعم إلى أولويات تعبئة الموارد في الإدارة المؤقتة والإدارات الخلف، وإدارة الصناديق الاستثنائية الطارئة المشتركة.

والمنظمات الأفغانية المناظرة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، فيما يتعلق بإقرار السياسات والتخطيط والإدارة والتقييم والتنسيق. ولتحقيق هذه الغاية، يتوقع من كيانات الأمم المتحدة توفير الدعم التقني والمادي والمالي للجهات الإدارية المناظرة؛

(د) العمل مع الإدارة المؤقتة والشركاء الآخرين، من أجل إنشاء نظام فعال للإعلام البرنامجي وإدارة البيانات، يستفيد من دائرة الإعلام الأفغانية في توفير المعلومات اللازمة بشكل مقبول، من خلال طائفة من قنوات الاتصال. ويُعنى هذا النظام بمدى شمول البرنامج، وأدائه وتمويله، ويكون موجهاً للمستخدمين من الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، والمانحين والشركاء من المجتمع الدولي. وسوف تكفل للمرفق المختص بإدارة المعلومات والبيانات إدارة شبه ذاتية وتموله الأمم المتحدة ويديره مجلس من المستعملين (السلطة المؤقتة، الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية، وممثلين عن الجهات المانحة)، ويكون مقره مشتركاً مع سلطة تنسيق المساعدة المقدمة إلى أفغانستان؛

(هـ) كفالة تنظيم الأنشطة الوطنية ودون الوطنية التي تضطلع بها مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها والصناديق والبرامج التابعة لها بكفاءة، وفعالية من حيث التكلفة، وبطريقة منسقة، وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى - الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والجهات الدولية - حسب الاقتضاء. ويتوقع من تلك الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة أن تتجه جميعها إلى تغليب الاعتماد على أفراد وطنيين مؤهلين، بمن فيهم النساء، كما يتوقع منها أن تشرع في تنفيذ أنشطة داخلية لتنمية القدرات لتحقيق هذه الغاية. وستبذل أيضاً جهود لتقليل النفقات العامة وكفالة تطبيق الخدمات والأنظمة والتسهيلات المشتركة حيثما أمكن؛

حاء - مفهوم الدعم في البعثة لأغراض إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١١٠ - سيكون إنشاء بعثة موحدة في الوقت المناسب عنصرا أساسيا لدعم الأهداف العملية للبعثة. وسيجري إنشاء الهيكل المتكامل للبعثة على مراحل. وتتمثل الخطوة الأولى في توحيد العناصر الإدارية لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ومكتب الممثل الخاص للأمين العام. وسيُستَظَر هذا التوحيد لتقديم الدعم في مجالي الإدارة والإمداد إلى العنصر الأساسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم دمج الموظفين الحاليين والأصول الحالية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية. وسترسى هذه الإجراءات كلها أسس البعثة بوصفها وجودا موحدا يستفيد من الخدمات المشتركة إلى أقصى حد.

١١١ - وسيضم مكون الدعم في البعثة حوالي ١٠٠ من الموظفين الدوليين العاملين في مجال دعم البعثات، يرأسهم كبير للموظفين الإداريين برتبة مد-١. وعند تمام نشر البعثة، سيتمركز حوالي ٥٠ موظفا لدعم البعثة في كابول، مع نشر موظفين لدعم البعثة في حدود سبعة أشخاص (بمن فيهم أفراد الأمن) في كل مكتب من المكاتب الإقليمية السبعة. وستتم عملية نشر الموظفين في المناطق بصورة تدريجية وعلى مراحل.

١١٢ - ويجب أن يكون نشر موظفي دعم البعثة سريعا لضمان توفير القدرات الأساسية وكفالة استعدادها لدعم البعثة في توسيع عملياتها. ومن أجل الحفاظ على هيكل بسيط للبعثة، ستقدم خدمات دعم البعثة على المستوى الأدنى المطلوب لدعم عمليات آمنة قادرة على الاستجابة السريعة. وسيلزم إيجاد قدرات في البعثة لدعم حملة أمور، منها، تقديم طائفة كاملة من خدمات الدعم بالموارد البشرية إلى الموظفين المحليين والدوليين؛ وشراء السلع والخدمات؛

١٠٨ - وفي المرحلة الأولى، سيتألف المكون الثاني من حوالي ٥٠ موظفا دوليا إجمالا، متمركزين في مقر البعثة في كابول، أو في المكاتب الإقليمية السبعة وسيتضمن هذا العدد أيضا موظفين دوليين في حدود ١٠ أفراد يعملون في مرفق إدارة المعلومات والبيانات شبه المستقل المذكور أعلاه. وفي وقت لاحق، قد يُنشر بعض الموظفين الفنيين على صعيد المقاطعات بصورة انتقائية. وستُدْرَج المهام والقدرات الحالية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان ضمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عند اللزوم، فور إنشاء البعثة الجديدة.

زاي - التنسيق بين المكونين على الصعيد الإقليمي

١٠٩ - سيضطلع ممثلي الخاص ومدير مكتبه/قائد هيئة الأركان بالتنسيق بين المكونين على مستوى مقر البعثة، غير أنه من الحيوي أيضا ضمان عمل جميع موظفي الأمم المتحدة المتمركزين في المنطقة بشكل جماعي منسق ومتكامل تماما. ولهذا الغرض، ستعمل جميع العناصر المكونة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما فيها جميع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، بحدود ومقار إقليمية مشتركة (وهو غير حاصل الآن). وعلاوة على ذلك، سيعين الممثل الخاص للأمين العام، بناء على الأقدمية والتجربة، إما موظف الشؤون السياسية/الشؤون المدنية الأقدم أو المنسق الأقدم لنائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإغاثة والإنعاش والتعمير في منطقة معينة، لكي يعمل في الوقت ذاته ممثلا إقليميا للبعثة. وسيقوم الممثل الإقليمي بدور ممثل أقدم للممثل الخاص للأمين العام في المنطقة، لدى الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، وسيعمل على ضمان التعاون والتنسيق بين المكونين.

١١٥ - وسيتواصل تقييم الاحتياجات التفصيلية وإعداد تقديرات الميزانية أثناء عملية إنشاء البعثة. وسيقتضي ذلك التعاون مع وكالات أخرى.

سابعاً - ملاحظات

١١٦ - تقدم أفغانستان صورة للمجتمع المنهار. وفي مؤتمر بون وضع المشاركون قادة بلدهم وشعبهم أمام تحدي كبير هو، تعزيز عملية السلام في أقل من ثلاث سنوات. غير أن تضميد الجراح التي خلفتها ٢٣ سنة من الحروب سيحتاج أكثر من ٣٦ شهراً. ومع ذلك استهلكت أفغانستان عملية لتضميد هذه الجراح وعلى الأفغان وأعضاء المجتمع الدولي عدم السماح بانتكاسة هذه العملية. ويتطلب ذلك من الجميع التزاماً وعزماً دائمين من أجل الثبات على هذا المسار. ويستلزم الأمر أيضاً تحديد أهداف واقعية وممكنة. فأفغانستان بلد فقير للغاية وسيظل كذلك في المستقبل القريب. غير أن الفرصة سانحة له الآن على الأقل ليكون بلداً يعيش في سلام مع جيرانه ومع نفسه.

١١٧ - وقليل هم من تصوروا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أن يعقب انهيار نظام الطالبان قيام إدارة مؤقتة معترف بها دولياً بهذه السرعة. صحيح أن هذه الإدارة ليس لديها الكثير من الدعم المادي أو المال، لكن الوزراء الأعضاء فيها يجتمعون بانتظام بعد ثلاثة أشهر من وجودها، يناقشون قضايا ويتخذون قرارات، ويمثلون، بقيادة الرئيس كارازاي، أفغانستان بكل جدارة على الساحة الدولية.

١١٨ - وقد أثبتت هذه الإدارة المؤقتة أنها بالفعل ذات مصداقية وشرعية دولية بما يكفي لكي يلتزم المانحون ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على السواء التزاماً ثابتاً بالسير على خطاها في تقديم الإعانة من أجل إدارة المساعدة في إنقاذ الحياة، واستعادة الخدمات

وتنسيق العمل الهندسي الضروري لتجديد المباني، وتقديم الدعم في مجالات تتراوح بين الاتصالات والمالية، والنقل والإمداد، والعلاج الطبي على مستوى الخط الأول. وفي الحالات التي يتعين فيها تحسين قدرة البعثة على الدعم، ستجرى عمليات نشر مؤقتة لمجموعات صغيرة من الموظفين الموفدين من بعثات ميدانية أخرى. وسيستفاد بقدر كبير من النقل الجوي من أجل تحسين الأمن والمرونة وتقليص أوقات السفر وإتاحة قدرة على الإخلاء الطبي وتيسير المساعدة الإنسانية والإنمائية. ولتحسين عملية الرعاية الطبية، سيطلب إلى الدول الأعضاء التي تقدم الدعم الطبي إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن توسع نطاق خدمات العلاج الطبي لتشمل موظفي البعثة.

١١٣ - ولتمكين البعثة من الاستفادة إلى أقصى حد من القدرات المحلية، يجب إنشاء عنصر للتدريب من أجل تعزيز وتطوير المهارات في مجالات تتراوح بين تعلم اللغة الإنكليزية وخدمة المركبات ومعدات الاتصال. وبفضل التدريب الفعال، يمكن أن ينخفض عدد الموظفين الدوليين لدعم البعثة مع زيادة عدد الموظفين الأفغان المدربين.

١١٤ - وستبذل البعثة قصارى جهودها من أجل جمع الموظفين والموارد في موقع واحد في كابول وفي سائر المناطق. وستيسر عملية الاشتراك في موقع واحد تقديم الخدمات المشتركة. ومن أجل المساعدة في ذلك، يتعين على الإدارة المؤقتة أن تتيح للبعثة المباني المناسبة. ويمكن تجديد هذه المباني باستخدام اليد العاملة والمواد المحلية وإتاحتها لاستعمالات البعثة. وسيكون الاشتراك في موقع واحد عاملاً رئيسياً أيضاً لضمان القدر الكافي من الأمن للموظفين. وفي هذا الصدد، ستوضع خطة شاملة لمعالجة الاحتياجات الأمنية في كل من أماكن العمل والسكن.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حسب أحكام اتفاق بون. وسيكون ذلك حدثا سياسيا رئيسيا، وستبدأ عما قريب المناورات السياسية بين الأطراف السياسية الفاعلة، بما في ذلك الطبقة الحاكمة السابقة والقادة العسكريون والمجتمع المدني. ولذلك فإنه من المهم والحيوي أن تتحقق التطلعات السياسية المشروعة للأفراد والجماعات بشكل هادئ وبناء وفي أجواء حرية ونزاهة، حتى لا تُمس مصداقية العملية وشرعيتها. ولذلك الغرض، من المهم أيضا حفظ السلام، ولكي يتسنى ذلك يتعين على شعب أفغانستان أن يعيى جهوده كما يتعين على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما وداعما له بشكل تام. ويجب إلهام أي جهات قد تثير الفوضى بأنها لن تجد متعاطفا في الداخل أو داعما في الخارج.

١٢٢ - وإذا كُتب النجاح لانعقاد اللويا جيرغا بحلول الموعد المقرر لذلك، ونصبت بسلام الإدارة الانتقالية التي سيختارها وحظيت بالقبول بعد ذلك داخليا، عند ذلك يمكن القول بأن خطر استئناف الحرب قد تضاعف بقدر كبير.

١٢٣ - لكن المخاطر التي تهدد السلام، تظل مع الأسف قائمة اليوم كما كانت قائمة في الماضي. فجولة القتال الأخيرة التي دارت بين قوات التحالف ومقاتلي القاعدة وحركة الطالبان في المنطقة الجنوبية الشرقية تطرح على الساحة عددا من الأسئلة الأساسية. كم عدد مقاتلي القاعدة والطالبان الذين لا يزالون في أفغانستان؟ وما مدى قوة عزمهم على مواصلة القتال من أجل معركة خاسرة؟ ومن يساعدهم، ولماذا؟ وأين ذهب الذين غادروا أفغانستان وكم عددهم؟ ما هي خططهم؟ وبشكل مباشر أكثر في سياق هذا التقرير، ما هو الخطر الذي يشكله أعضاء القاعدة الماكثون في أفغانستان، ومؤيدوهم، على عملية السلام؟ قد تظل الأجوبة على بعض هذه الأسئلة مُحيرة، لكن لا يمكن تجاهلها. ولهذا السبب يجب تعزيز عملية السلام، وتوسيع سلطة الحكومة المركزية لتشمل جميع أنحاء البلد. إن السبيل

الأساسية في جميع أنحاء البلد، والعمل على صياغة إطار للتنمية الوطنية.

١١٩ - وأخيرا عاد البنين والبنات إلى المدارس بمئات الآلاف. وأضحت النساء اللواتي حرمن من أبسط احتياجاتهن الأساسية يعملن في المنظمات الدولية والوزارات الحكومية والمستشفيات والمدارس بل في صفوف الشرطة وإن كان بأعداد صغيرة. غير أن وتيرة العمل بعيدة كل البعد عن المستوى المثالي، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك التزام اليقظة وكفالة الرصد الدائم، لضمان عدم تجاهل حقوق المرأة أو إهمالها. غير أنه في الوقت ذاته، تظل الحالة الراهنة في تباين صارخ مع الظروف التي كانت سائدة قبل أقل من ستة أشهر.

١٢٠ - ورغم الدمار الذي حاق بالبنية الأساسية في أفغانستان ورغم أن شعبها ممزق بعد ما يقرب من ربع قرن من الحروب، فإن الأفغان من جميع مشارب الحياة هموا مستعدين لتحمل المسؤولية بأنفسهم من أجل إعادة بناء بلدهم. وهناك ملايين من الأفغان داخل البلاد وخارجها، متعلمون، وأكفاء، ومتحمسون وعازمون على مواجهة التحديات التي تواجههم. وهم الآن في حاجة إلى مساعدة مادية ومالية من المجتمع الدولي من أجل السير قدما في هذه المهمة، دون التدخل الخارجي الذي مس بسيادة أفغانستان لأمد بعيد. وفي هذا الصدد، أحث المانحين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على أن تسارع إلى تقديم الأموال وتنفيذ البرامج على عجل، حتى تعم فورا ثمار السلام لجميع الأطراف المعنية، وحتى تصل أصداء المصداقية الداخلية للإدارة المؤقتة إلى جميع أنحاء البلاد - ولا سيما خارج كابول.

١٢١ - أما نقطة التحول الحاسمة في عملية السلام فستتمثل في انعقاد الدورة الطارئة للويا جيرغا، التي يجب أن تتم قبل

١٢٧ - وأود أنؤكد بشدة أن السرعة عامل أساسي بغض النظر عن شكل المساعدة الأمنية التي قد يقرر مجلس الأمن تقديمها إلى أفغانستان في هذه الساعة العسيرة.

١٢٨ - والسرعة عامل جوهري أيضا في المساعدة في بناء القطاع الأمني الأساسي - أي الجيش وقوات الشرطة المدنية، بوجه خاص. وإذا لم يُنشأ جهاز أمني وطني موثوق في الأجلين القصير والأطول، قد يتلاشى بسرعة كل ما أُنجَز حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم يسُد الأمن اليوم، ستكون بلايين الدولارات المتعهد بها لإعادة إعمار أفغانستان قليلة الجدوى غداً.

١٢٩ - إن المقصود من البعثة المقترحة، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بقيادة ممثلي الخاص، هو ضمان إيصال جميع أشكال مساعدة الأمم المتحدة - في المجال السياسي، ومجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون، وقضايا الجنسين، والإغاثة، والإنعاش والإعمار - لدعم الشعب الأفغاني في تنفيذه لعملية السلام. والبعثة المقترحة بسيطة نسبياً من حيث الهيكل والحجم. وهي تحديداً بهذا الوصف حتى لا تستهلك المنظمة في تكاليفها الأولى أكثر مما يجب من المعونة العامة الموجهة إلى شعب أفغانستان، وحتى لا يطغى الوجود المفرط للموظفين الدوليين على الإدارة المؤقتة الجديدة بسبب نشوء تعارض في المطالب.

١٣٠ - بيد أن البعثة لن تستطيع الاضطلاع بمهامها بفعالية إذا لم يعالج الوضع الأمني فوراً. وتقع هذه المسؤولية على عاتق الدول الأعضاء التي تتوافر لها الوسائل والقدرة على تقديم المساعدة اللازمة. فقد أعلنت البلدان في جميع أنحاء العالم أنها لن تتخلى هذه المرة عن شعب أفغانستان. واليوم، آن الأوان لكي تُظهر هذه البلدان للأفغانين أنها تعني ما تقول.

الوحيد لضمان القضاء على الإرهاب على التراب الأفغاني هو تمكين السلطات الشرعية في سائر البلدان من مراقبة ما يجري في أراضيها.

١٢٤ - ومن المخزن أن المخاطر التي تهدد السلام لا تأتي من الجماعات الإرهابية فقط. فنتيجة لعقود من الحرب، ما يزال الشك وعدم الثقة شائعا بين الخصوم القدماء. لذلك يجب إفهام الجميع أن الخيار الوحيد في أفغانستان الجديدة هو العمل الدؤوب والمتسامح من أجل إشاعة الثقة والاطمئنان المتبادلين، حتى تحل جميع المنازعات بالتوفيق وبغيره من الوسائل السلمية.

١٢٥ - دعوني أيضاً أذكر جميع القوى المعنية بالديناميات التي أغرقت أفغانستان في الحرب مرة أخرى في ١٩٩٢. فإذا عاودت إرهابيات ذلك الماضي المريع الظهور، وجب التصدي لها بسرعة. وإذا لم تُبد، وجب عدم السماح لها بذلك. وينطبق هذا القول بوجه خاص على العاصمة حيث ساعد التمركز الناجح للإدارة المؤقتة ونشر القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تحسن الوضع بشكل مثير. لكن حتى وإن كان الأمر كذلك، لا ينبغي ترك أي مجال للرضا عن النفس.

١٢٦ - إن الأمن شرط لازم لحماية عملية السلام وسيظل دائما كذلك. وبالتالي، أجمع الأفغان على جعل الأمن أول احتياجاتهم وأهمها. ويعكس هذه النظرة الرئيس كارازاي، الذي دعا مرارا إلى توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية ليشمل أنحاء أخرى من البلد. ويثق الأفغان ومعظم المراقبين عن كثب للساحة السياسية الأفغانية في أن هذا التوسع الجغرافي إلى عدد من المراكز الحضرية الكبيرة سيساهم بقدر مهم في تقليل احتمال اندلاع قتال شامل مرة أخرى بين الفصائل المسلحة الموجودة الآن.

١٣١ - وعلى الزعماء الأفغان كذلك ألا ينسوا أن البلدان المانحة والمساهمة بقوات ستكون أكثر استجابة لطلبات المساعدة إذا أيقنت أن الأفغان يبذلون ما في وسعهم لمساعدة أنفسهم. وعلى هذه النبرة، أحث الزعماء الأفغان على أن يدركوا أن الحوار والتفاهم مع الخصوم السياسيين لا يستلزم مساعدة مالية من المجتمع الدولي، وأنه لا يحتاج إلا إلى التسليح بالإرادة والشجاعة لتجاوز العصبية العرقية والإقليمية، والاستمساك بخيار الوحدة الوطنية الحقيقية والسلام الدائم، لا أقل ولا أكثر.
